دراسة سياسية اقتصادية (٤)



الأمن العربى..
من منظور اقتصادى

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٤)

الأمن العربى.. من منظور اقتصادى

عمر عبدالله كامل

تقديم :

هل يمكن أن يكون الاقتصاد هو المدخل الفعلي للأمن بكل مجالاته ؟

وهل يمكن القول ان اقتصاداً مستقراً بتفاصيلة يحقق الأمن الذي تسعي اليه البشرية ؟

هذه الدراسة التي يقدمها عمر عبد الله كامل..تؤكد بالأرقام أن الاجابة علي هذه الأسئلة هي «نعم » !، بل تمضي الدراسة بعيدا لتؤكد عبر العديد من البراهين والأدلة..معادلة رياضية تقول..اقتصاد مستقر متنامي يساوي مجتمع امن..

قد يختلف الكثيرون مع المؤلف في الموافقة علي هذه المعادلة..بل وقد يطرحون أمثلة صارخة علي أن الاقتصاد المستقر لايحقق بالضرورة الأمن الشامل..إلا أن المؤلف وهو يطرح تلك المعادلة لايتحدث عن ذلك الاقتصاد الذي نعرفه ونعايشه ونشاهده..انه يطرح نظرية الاقتصاد الاسلامي..القادرة علي التغلب علي مشاكل ومصاعب كل النظم الاقتصادية الوضعية التي تمارسها دول العالم سواءً المتقدم منه أو النامي.

الدراسة تؤكد ان الاقتصاد الاسلامي وحده كفيل بتحقيق الأمن الكامل بالايات الكريمة من القران الكريم وتستدل بالأحاديث النبوية الشريفة وتبرهن بالأحداث الاسلامية الماضية التي اعتمدت مبدأ الاقتصاد الاسلامي التكافلي الذي يحقق للمجتمع كل مباديء العدل ، والمساواة ، والقادر أيضا

على توفير الحياة الحرة الكريمة ، التي اذا توفرت لكل البشر داخل المجتمع الواحد..فانها بوجودها وبعناصرها تحقق بلا أدني شك الأمن بعيدا عن كل الأدوات التي هي في ظن البعض القادرة علي تحقيق الأمن.

تشير الدراسة الي أن الأمن يتحقق بمعالجة الأصول..وليس ببتر الفروع وتضع وفق منهج واضح الأدوات والوسائل الاسلامية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ، بعيد عن العنف والعنف المضاد..

ولا يكتفي المؤلف بمجرد طرح الشعارات الاسلامية دون أن يطبقها علي أرض الواقع ، ولذا فان هذه الدراسة بقدر ماهي أمر يقارب «النظرية المتكاملة »فانها أيضا تتداخل في الواقع وأساليب التطبيق بعيدا عن الترويج للفكرة فقط.

ان هذه الدراسة بزواياها المتعدده تستحق أن تخضع للنقاش المجدي بعيدا عن المزايدات ولاشك ان النقاش سوف يؤكد امكانية التطابق مع الواقع المخيف الذي تعيشه مجتمعاتنا حاليا.

تمهيد :

ماهو المفهوم الاقتصادى للأمن العربى؟ تبرز أمامنا كلمات.. الأمن : فما هو المقصود بالأمن؟ هل هو أمن المجتمع«السلام الاجتماعى» ، أم الأمن الخارجى، أم أمن النظام.. فهناك مستويات متعددة للأمن.

الكلمة الثانية التى تبرز هى العربى، فهل العروبة منطقة جغرافية أم جنس بشرى أم لغة ومصالح مشتركة.

أما كلمة اقتصادى وهى تعود الي الاقتصاد، فالاقتصاد فى أبسط معانيه هو تلبية الحاجات المتعددة فى ضوء الندرة والموارد المحدودة.

بلا شك أن الاقتصاد تتعلق به وتتداخله بكل المعانى مستوى من مستويات الأمن، وأيضا بكل تعريف من تعريفات العروبة أو العرب.

أما الباحث العربى فيجد فى التراث والتاريخ العربي والإسلامي أمورا دارت ونشأت، بل دولا قامت وزالت بسبب التداخل بين مفهوم الأمن والاقتصاد، ولم يقتصر هذا الأمر علي المجهود فى الفكر الإنسانى، لقد ورد حتي فى الكتب السماوية

-فى القرأن- كلام الله سبحانه وتعالي ورد في سورة «قريش» ﴿ لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ فقدم الطعام الذى هو رمز لتلبية الحاجات كسبب أساسى يترتب عليه الأمن .

إذا أردنا أن نفكر فى كلمة «الخوف» ككلمة مضادة للأمن، فسوف نجد أن الأمن يتعلق تعلقا كبيرا بالناحية الاقتصادية، ففى التاريخ برزت أمور كثيرة واضحة، أما العامل الاقتصادى فهو فعال فى النواحى الاجتماعية والثقافية وكافة شئون المجتمع، حتي أن دولا أقيمت ودولا أزيلت نتيجة لبعض المفاهيم الاقتصادية ابتداء من أقصى اليسار الي أقصى اليمين، ولكل فعل رد فعل مساوي له فى القوة، ومعاكس له فى الاتجاه، إذن حينما نتكلم عن هذا الموضوع الشائك لابد أن نتصور تأثير دوائر متعددة تتجه من الخارج الي الداخل، الدائرة الأولى هى دائرة الأمن يليها دائرة اللا أمن ثم تليها دائرة الخوف ثم دائرة الفتنة.

بعد ذلك هناك عوامل كثيرة تؤثرعلي الاستقرار وعلي الأمن، فكما قلنا إذا كانت هناك عدالة اقتصادية،وعدالة سياسية، وعدالة اجتماعية مناسبة تكونت مرحلة الأمن أو دائرة الأمن الحقيقية، فإذا نقضت، نقصت هذه المعايير (وهى تختلف من بلد الي بلد) وانتقلنا الي الدرجة الاقل وهى اللا أمن بمعنى زعزعة الأمن، ثم إذا نقصت بدرجة أكبر انتقلنا الي مرحلة الخوف ثم اذا نقصت بمرحلة أكبر انتقلنا الي مرحلة الفتنة.

وهى النتيجة المباشرة لعدم العدل فى الظروف المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إننا نعتقد أن أي حدث اقتصادي يكون له انعكاس فى المجتمع وعلي مستوى الأمن يخفق كثيرا، فمثلا الأمن الغذائى إن شح أثر علي المجتمع، المبادلة التجارية إذا كانت معكوسة وغير متوازنة أثرت علي المستوي الاقتصادي وبالتالي أثر المستوي الاقتصادي علي دخول الأفراد، وبالتالي تأثرت أخلاقيات الأفراد.

أضف الي ذلك اذا أصبحت الدولة مديونة أو شبه مديونة.. وتعمل بكل طاقتها لتسديد الديون يؤثر هذا فى

إجمالي الدخل وتوزيعه وانتقاله وانتقال، أثاره الي الحلقات كما ذكرنا.

أيضا مشاكل الصرف فى العملة ببساطة تعبر عن دفع تكاليف أكبر للمستوردات الخارجية والحصول علي إيرادات أقل للصادرات الوطنية أيضا تنعكس فى الاقتصاد ككل، فتؤثر فى مستوى دخل الفرد وهذا يؤدى الي نفس النتيجة، كذلك عدم العدالة الاقتصادية ، والتي تفسر باستحواذ فئة من الأفراد علي غالبية الدخل القومى، أما بقية أفراده فيحصلون علي جزء منه، أيضا تعبر عن اختلال فى الهيكل التوزيعى الذى يؤدى أيضا الي مرحلة اللا أمن، ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نفصل كل العوامل الاجتماعية بما فيها الاقتصاد عن التأثير والتأثر بدرجة أو بأخري فى مراحل هذه العوامل واثارها وانعكاساتها علي المجتمع، ذلك أن المجتمع كائن حى يؤثر ويتأثر، يفعل ويكون لديه ردة فعل، لذلك أصبح هذا الهاجس هما فى عقل كل من يفكر فى التفسير الاقتصادي للأمن العربى وأهمية معالجة الجوانب الاقتصادية لإشاعة السلم وإزالة الخوف وتثبيت الأمن داخل المجتمعات العربية، وكما قلنا يأتى الاقتصاد فى المقدمة.

وما يزيد من صعوبة التحليل أن العوامل ليست جامدة كما هى فى العلوم الطبيعية فنستطيع أن ننحى عاملا وننظر الي تفاعل عاملين، إنما هي جميعا تخضع لتفاعل ديناميكى، كلها تصب فى بعض ولا يمكن فصلها، لتشكل فى النهاية النتيجة والمصلحة.

سأحاول فى هذه الدراسة أن أستعرض بعض الأفكار الأساسية التى توضح معنى المفهوم الاقتصادى للأمن العربى، أو المنظور الاقتصادى للأمن العربى.

مقـــدمة:

علي الرغم من اختلاف وجهات النظر حول أهمية المنطقة العربية ودورها، الا ن الأبعاد التاريخية والحضارية تؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة التى تشهد فى الفترة الراهنة العديد من التحولات الاستراتيجية ذات الاهمية البالغة والتى تمثل نتاجا موضوعيا للمتغيرات الجذرية التي طرأت علي الساحة الدولية، والتي نجمت بدورها عن إنهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، حيث ارتبطت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولى.وفى ظل هذه الظروف أصبحت إشكالية الأمن فى المنطقة العربية واحدة من أعقد وأصعب الإشكاليات ليس فقط بسبب دخول المنطقة فى بؤرة الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى، أو بسبب إنشاء إسرائيل كدولة فى المنطقة العربية، ولكن أيضا بسبب الاختلاف والتباين بين الدول العربية فى النظرة الي الأمن والصراع علي الزعامة والتحول الي استخدام القوة العسكرية بين الدول العربية وبعضها البعض لتحقيق أهداف سياسية (والتى أرى أنها أغطية بدرجة أو بأخري لاهداف اقتصادية).

وإذا كانت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تعتبر من عوامل قوتها فإن عوامل أخري تؤثر علي الأمن الاقتصادي العربي وتمثل تحديات للمنطقة العربية ومن أهمها:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية
٢-الأمن الغذائى وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتى.
٣-البطالة.
٤-الديون الخارجية.
٥-المياه.
٦-التبعية التكنولوجية.
٧-تزايد الانفاق العسكري علي حساب التنمية وحدوث انكشاف تجاري.
٨-حماية ضمانات الاستثمار العربى.
٩-التضخم المستورد.

فى ظل هذه التحديات ومحاولات تشكيل نظام عالمى جديد، أصبح علي العالم العربى أن يعيد تنظيم نفسه، ويدرس بعمق التأثير الاقتصادى لمشكلة الأمن، ويحدد أهدافه وغاياته ويطورها لتتلائم مع ظروف العصر، ليصبح العالم العربى كوحدة واحدة لها قوة وتأثير ومكانة علي الساحة الدولية خصوصا فى ظل قيام العديد من التكتلات الاقتصادية، ولا شك أن تنمية المصالح المشتركة بين الدول العربية بعضها البعض تعتبر الخطوة الأولى لتشكيل نظام عربى موحد، ثم تنمية هذه المصالح المشتركة مع القوي الكبري الأخري وبالتالي يمكن للعالم العربى أن يحقق أمنه القومى الشامل.

إن قضية الأمن الاقتصادى العربى فى ظل المؤثرات الاقتصادية الداخلية يضاف اليها التحولات الجديدة التى يشهدها العالم اليوم أصبحت الآن بمثابة القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة للدول العربية، فالأوضاع والمتغيرات الدولية الجديدة انعكست بصورة مباشرة علي أمن هذه المنطقة، وخلال السنوات القليلة الماضية ظهرت محاولات للتعامل مع المفاهيم التى طرحتها الأحداث والتطورات التى شهدتها المنطقة، ورغم أن تلك العملية تسير ببطء شديد إلا

أنها مستمرة وقد تصل الي نتائج معينة فى مرحلة قريبة قادمة، لكن النتائج المتوقعة تظل رهينة لواقع عربى يتحرك نحو مرحلة جديدة ببطء شديد، فحسم القضايا التى تواجهها المنطقة العربية هو الذى سيحسم أى مفاهيم سيتم الاستناد اليها كأسس للمفهوم الاقتصادى للأمن العربى.

إن المفهوم الاقتصادى للأمن العربى فى المرحلة الحالية تبرز الحاجة اليه نتيجة للحاجة الماسة الي تفكير جديد فى العلاقة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العربى حيث أنها وصلت الي مرحلة الانفجار الأمنى، ونتيجة للمتغيرات الرئيسية التى طرأت علي الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية نهاية الحرب الباردة وما تبع ذلك من اختلال موازين القوي وأثر ذلك علي مسرح العلاقات الدولية والثورة الهائلة فى الاتصالات الدولية وانتقال الحروب الي مجال الاقتصاد مما أدي الي تهميش الدول الفقيرة.

إن هذه المتغيرات تفرض الحديث بالفعل عن نظام عالمى جديد فى أركانه وتفاعلاته يختلف جذريا عما ساد خلال فترة الحرب الباردة، كما أن دول العالم لم تتأثر بشكل متساو بهذه المتغيرات، فالدول العربية مازالت تعيش حالة الاقتصاد المكشوف الذى يتأثر أكثر مما يؤثر فى العلاقات الدولية الاقتصادية ويمكن وصفها ببساطة بأنها دول مصدرة للمواد الخام اذ تعتمد علي مواردها الطبيعية أكثر من اعتمادها علي مشاركة أبنائها فى تحقيق الدخل الذى مصدره جهد الانسان العربى.

وفى ضوء ذلك فإن مجال السلم والأمن يعدان مجالا رئيسيا ينبغى إعادة التفكير فيه بصورة جوهرية، وهذا يستلزم أن تتحول مفاهيمنا عن الأمن من (الأمن العسكري،

الي «الأمن الاقتصاد» ، ومن الاهتمام بالوسائل والنهج العسكرى لاحتواء النزاعات والسيطرة عليها إلى العمل الخلاق للحدمنها أو القضاء علي أسبابها الاقتصادية.

مفهوم الأمن العربى من منظور اقتصادى سأتناوله بمنتهى الموضوعية فى هذه الدراسة بهدف الوقوف علي التحديات التى تواجه منطقتنا العربية، وسأختتم الدراسة بتوصيات أجدها هامة لمواجهة التحديات المؤثرة علي الأمن العربى من منظور اقتصادى فى ظل المتغيرات العالمية.

الفصل الأول

مفهوم الأمن والوضع الاقتصادي العربي

المبحث الأول :
مفهوم الأمن والتعريفات المختلفة له

إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم سهلة التعريف، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية تشير الي أن تعريف الأمن يقصد به « التحرر من الخوف والقلق» وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية The Encyclopidia Of Social Sciences بـ « قدرة الدولة علي حماية قيمها من التهديدات الخارجية» وفى رأينا يمتد مفهوم الأمن ليشمل ضرورة حماية القيم السياسية والاجتماعية للأنظمة أو تأمين الوصول الي المواد الخام والأسواق الاستراتيجية، فالأمن بمفهومه الشامل لا يعنى فقط قدرات الدولة العسكرية حيث أن هذه النظرة تتعامل فقط مع القوة Force وليس مع القدرة Power، فالقوة احدى عناصر القدرة، والقدرة عبارة عن نسيج متشابك تتداخل معه كل قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية علي حد سواء، فعناصر القوة تضم حجم القوات المسلحة ونوعيتها والعزيمة فى استخدامها فى الوقت

المناسب والمكان الصحيح، مضافا اليها قدرة قيادتها... الخ أما بالنسبة لعناصر القدرة فتضم الامكانيات الاقتصادية والكفاءة السياسية فى إدارة الصراع والقوة العسكرية مضافا اليها التكنولوجيا والعوامل المعنوية.. الخ.

ولا يقتصر الأمن علي حماية الدولة من التهديدات الخارجية فقط بل يمتد أيضا الي حمايتها من التهديدات الداخلية التى تحول دون تحقيق الاستقرار الداخلى اللازم كشرط أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، وتشمل التهديدات الداخلية كل ما يؤدى الي ثورة الانسان أو انحرافه أو استغلاله بواسطة الإنسان أو الحكم أو طبقة فى دائرة الإنتاج أو قهره اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا، بحيث لا يسمح للمواطن بالمشاركة فى تكوين مستقبله أو تحقيق رغباته أو الحصول علي مردود مكافىء لمجهوده الاقتصادى.

ومن هنا فالأمن قد يعنى أمن دولة ضد دول أخري أو طبقة حاكمة ضد طبقة أو طبقات أخري، أمن الشعب ضد حكامه، أمن الدولة ضد الغزو الخارجى.... الخ، وبذلك فالنظام الذى يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل آمال الجماهير لا يمكن أن يحقق الأمن ، وبالعكس فإن تحقيق العدالة الاجتماعية فيه هى أحسن ضمان ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

وعن تحديد مفهوم الأمن القومى من وجهة نظر التنمية، ويقول: «روبرت ماكنمارا» فى كتابه «جوهر الأمن»(يؤدى الفقر الي القلاقل كما يؤدي الي ضمور وضعف الإمكانيات البشرية الضرورية للتنمية، والفقر ليس مفهوما بسيطا فهو ليس مجرد عدم توفر الثروة، إنه شبكة من الأحوال التي تؤدي الي الضعف، وكل منها يشكل مع الأخر ما يشبه الخطوط العنكبوتية، فالأميه والمرض والجوع وانعدام الأمل تؤدي الي الهبوط بمطامح الإنسان وأماله فيلجأ الي

قوة جديدة هى العنف والتطرف) والأمن معناه التنمية وليس توفر المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكرى التقليدى وإن كان يشمله.. فبدون تنمية لا يوجد أمن، فالدول النامية التى لا تنمو نموا حقيقيا لا يمكنها أن تظل آمنة وذلك لأن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية وكلما زادت التنمية زاد الأمن، وإذا تمكنت دولة ما أن تنظم مواردها لإمداد الشعب بحاجاته ورغباته وأن تتعلم اللجوء الي الحلول الوسط السلمية وسط المصالح الوطنية المتقاربة للدول الأخري فإن مقاومتها لتهديدات الاضطرابات والعنف تزداد.

ويضيف ماكنمارا (يرتبط العنف الداخلى الذى حدث خلال عقد الخمسينات بالتوترات المتفجرة نتيجة للفقر، فهناك ارتباط مباشر ومستمر بين العنف والحاجة الاقتصادية للدولة، فمن بين ٣٨ دولة فقيرة عانت ٣٢ دولة من العنف الداخلى).

لقد ذكر هذا الكلام قبل أكثر من عشرين عاما، ألا ترون أنه يصف حال العالم العربى اليوم؟ من هذا العرض يتضح لنا أن تحقيق الأمن يتضمن تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، فبدون تنمية لا يتحقق الأمن، وإن النظرة التقليدية للأمن تأخذ فى الاعتبار كلا من الأمن المادى والمعنوى وإذا كان الأمن القومى عبارة عن الإجراءات التى تتخذها الدولة فى حدود طاقتها للحفاظ علي كيانها ومصالحها فى الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية، فإن هذا التعريف يشمل جميع الاجراءات فى مختلف مجالات الدولة الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما يأخذ فى اعتباره مراعاة التغيرات الدولية والإقليمية علي أن لا يغفل نصيب الفرد من كل هذا، علي اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية وهدف الأمن.

المبحث الثاني

الوضع الاقتصادى .. كعامل مهم لتحقيق الأمن العربى

شهدت المنطقة العربية السنوات القليلة الماضية - مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التى استهدفت تشجيع الاستثمار فى الوطن العربى وزيادة التجارة البينية وإقامة المشاريع المشتركة، كما انتهجت حكومات بعض الدول العربية برامج إصلاح اقتصادى استهدفت تشجيع مبادرات القطاع الخاص وإعادة تنظيم المؤسسات العامة واستخداماً أكثر كفاءة للموارد العامة وزيادة الإنتاج، فهل انعكس ذلك علي الحالة الأمنية؟ بمعنى هل نتج عنه ترسيخ الأمن فى الدول العربية، أم العكس وما هوالعامل الذى أهمل وأدي إهماله الي عدم تحقيق الأمن؟

تتميزالمنطقة العربية بطاقات وإمكانيات غاية في الأهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، مما يعنى أن المشكلة ليست مشكلة طاقات كامنة فى الوطن العربى أكثر منها مشكلة الوسيلة أو المنهج المستخدم فى استثمارها وفى أسلوب التنمية الذى يقوم حتي وقتنا الحالي علي أساس فكر اقتصادى مستورد، ولم ينبع من طبيعة الوطن العربى وحاجاته، تتضح إمكانية المنطقة العربية من المؤشرات التاليه :

أ – ارتفع الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية للوطن العربي عام ١٩٩٣الي ٥٠٧,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٤٨٠,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ أى بزيادة نسبتها ٥,٦في المئة وكان هذا الناتج بلغ ٣٧١,٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ أى أن الناتج المحلى الإجمالي ارتفع بنحو ١٣٦,١ مليار دولار خلال الفترة ٨٥/١٩٩٣.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالي فبينما بلغ معدل النمو السنوى لمتوسط الفترة ٨٠/١٩٨٥معدلا سالبا قدره ٣,٢ في المئة نجد أن هذا المعدل بلغ معدلا موجبا ٣,٨ في المئة خلال الفترة ٨٥/ ١٩٩٠ في المئة ثم حقق معدلا سالبا عام ١٩٩١ حين سجل ٢,٨ في المئة (علي أثر الغزو العراقى لدولة الكويت) ثم ارتفع هذا المعدل اي ٩,٦ في المئة عام ١٩٩٢علي أثر محاولات الكثير من الدول العربية تبني برامج إصلاح اقتصادى ساهمت فى زيادة كفاءة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص، ثم هبط الي ٥,٦ في المئة عام ١٩٩٣.

ب – ارتفع إجمالي صادرات الوطن العربى الي ١٦٠,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ مقارنة بنحو ١٥٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢بزيادة نسبتها ٣,٧ في المئة وكانت هذه الصادرات سجلت رقما قياسيا عام ١٩٨٠ حينما بلغت ٢٥٥ مليار دولار علي أثر الارتفاع القياسى لأسعار النفط، والجدير بالملاحظة أنه علي الرغم من تزايد حصة الصادرات غير النفطية فى الهيكل السلعى للصادرات العربية نتيجة لجهود التصنيع والتنمية فلا يزال النفط والخامات المعدنية الأخري تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية (حوالي ٧٤ في المئة عام ١٩٩٣) ، ، وبلغ نصيب المصنوعات التى تشمل الكيماويات والمصنوعات الاساسية ومعدات النقل نسبة ١٩في المئة، وبلغ نصيب المنتجات

الغذائية ٥ في المئة.

ج – ارتفعت الاحتياطيات الرسمية للعام الثانى علي التوالي حيث سجلت ٤٦,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ مقارنة بمبلغ ٤٣,٧ مليار عام ١٩٩١ وتشير تقديرات عام ١٩٩٣ الي استمرارها فى الارتفاع لتبلغ ٤٧ مليار دولار.

د – توافر عناصر الانتاج فى المنطقة العربية المتمثلة فى رأس المال حيث بلغ عدد المصارف التجارية بها ٢٣٦ مصرفا عام ١٩٩٢ جملة اصولها حوالي ٣١٣ مليار دولار، رؤوس أموالها واحتياطياتها ٢١,٧ مليار دولار، وعنصر العمل حيث تقدر قوة العمل العربية عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عامل، وكذلك عنصر الأرض أن تبلغ مساحة الوطن العربى ١٤ مليون كيلومتر مربع تمثل ١٠,٢ في المئه من اجمالي مساحة العالم (منها مليونا كيلومتر مربع صالحة للزراعة) فضلا عن سوق واسعة قوامها ٢٣٦ مليون نسمة يمثلون ٥٠ في المئة من سكان العالم، وان كان يعانى من خلل فى هيكل توزيع الدخل.

هـ – واذا كان الاقتصاد العربى غنيا بالطاقات البشرية فهو غنى ايضا بموارده الطبيعية حيث ينتج ٢٥ في المئة من الانتاج العالمى للنفط، ويستحوذ علي ٦٠ في المئة من الاحتياطى العالمى، كما يبلغ انتاجه من الغاز الطبيعى نحو ١١ في المئه من الانتاج العالمى بما يوازي ٢٢,٥ في المئة من الاحتياطى العالمى.

و – بالاضافة الي الامكانات السابقة قامت العديد من الدول العربية بتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية سواء بإصدار

قوانين مشجعة للاستثمار من شأنها تسهيل اجراءات الاستثمار وتحويل ارباح المستثمرين، او تبنى سياسات تتيح عائدا افضل للاستثمارات العربية كسياسة الخصخصة، او البدء فى تطوير وتنشيط اسواق الأوراق المالية (البورصات) لديها، وفى ظل هذه الامكانيات الضخمة للوطن العربى فإن التساؤل الذى يثار هنا هو: لماذا يواجه الوطن العربى حالة عدم الاستقرار والتطرف واختلال الأمن والسلام الاجتماعى؟

فى اعتقاد الكثير من الاقتصاديين الذى ينطلقون من فلسفة الاقتصاد الرأسمالي ووصفات صندوق النقد الدولى التى لاتري خصوصية لكل دولة، إن القضية الاساسية التى تواجه الدول العربية هى كيفية تعبئة مواردها المتاحة، من موارد طبيعية وبشرية، وتوجيهها نحو الانتاج الصناعى والزراعى.

ومما يجب التأكيد عليه القطاع الزراعى مازال فى بعض الدول العربية يعد المحور الاساسى للتنمية ومنطلقها نحو التطوير، ومن ناحية اقتصادية بحتة تعتبر تنمية القطاع الزراعى مرحلة أولي وأساسية فى تسلسل عملية التنمية، اذ من المؤكد ان التنمية الصناعية لكى تأخذ مسارها، يجب أن ترتكز الي وجود قطاع زراعى نشط يوفر لها من ناحية، بعض المواد الأولية، (خصوصا بالنسبة للصناعات الغذائية والنسيجية)، ومن ناحية اخري سوقا للمنتجات الصناعية، ويمكن القول بأنه فى بعض الدول العربية التى تتوافر لديها امكانيات زراعية كبيرة، لابد أولا من العمل علي تنمية القطاع الزراعى قبل السعى الي التنمية الصناعية علي نطاق واسع.

اما بالنسبة للتنمية الصناعية، فإن لدي الدول العربية امكانيات هائلة، خصوصاً تلك البلدان التى لديها ثروات نفطية وغازية، فالنفط والغاز يشكلان مصدرا اساسيا

لتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات البتروكيماوية التى لاحدود لها من حيث استخداماتها فى انتاج منتجات صناعية، ويمكن للدول النفطية ان تعمل علي بناء سلسلة عريضة من الصناعات النهائية التى يمكن أن تغطى الحاجات العربية بأكملها، والأمر الواجب ادراكه فى هذا المجال هو أن الدول العربية فى الفترة الماضية لم تعمل علي تنسيق انمائها الصناعى، مما خلق ازدواجا شديدا فى الأنماط الصناعية، وقد أدي ذلك ويؤدي الي تضييق فرص التبادل التجارى بين الدول العربية، وكذلك الي وجود هدر فى بعض الموارد.

ويؤخذ مما تقدم ان الدول العربية تمتلك مقومات تحقيق الأمن الاقتصادى العربى ويجب ان تدرك طبيعة المرحلة الاقتصادية التى تمر بها كما يجب عليها ان تسعي نحو الاستفادة المتبادلة من مواردها وأسواقها من اجل بناء قواعدها الانتاجية الزراعية والصناعية علي أسس من الترشيد والتطلع المستقبلى.

وثمة نقطة أساسية لابد من ولوجها فى هذه النظرة المقتضبة وهى مسألة الديون الخارجية (والتى سوف نتعرض لها بالتفصيل فيما بعد) التى تعانى منها بعض الدول العربية والتى نشأت عن الاقتراض وتدهور شروط التبادل التجارى لصالح الدول الصناعية في الحقبة الأخيرة، فضلا عن ارتفاع معدلات الفوائد فى الأسواق العالمية والتوسع فى الأنفاق المحلى ومن المهم جداً ان تسعي الدول العربية التى تعاني من مثل هذه المشكلة الي تخفيفها من خلال وضع الأساس والسياسات الاقتصادية والنقدية التى تتجاوب مع المتطلبات المعاصرة.

والسؤال الذى يثار الآن اذا حققت الدول العربية كل هذا هل تحقق الأمن؟

أري ان الاجابة تظل مفتوحة، فحتي هذه الأمور أغفلت هيكل التوزيع للثروة وعدالته، فلم نر قط ان نصائح صندوق النقد الدولى اشارت الي هذا، ولم تبشر التي التأكيد علي أهمية طريقة الحصول علي الثروة وشرعيتها كمعيار للاصلاح الاقتصادي، ولم تشر ايضا الي اهمية قيمة جهاز الادخار الذى يتحول الي استثمار، بل ولم تشر الي ضرورة تنمية وسائل ادخارية جماعية كطريقة لتوزيع الثروة، ولم يشر الي الاساليب التى تفضى الي تخفيف معاناة الطبقات المطحونة، يكفى فى هذا المجال ان اشير الي دراسة احصائية عن التأمينات الاجتماعية لاحدي الدول الخليجية ذكرت ان ٧٥ في المئة من اجمالي العاملين فى تلك الدولة رواتبهم لاتزيد عن ٧ آلاف دولار سنويا فإذا قسمت علي متوسط عدد أفراد العائلة وهو (٥) اشخاص، نجد ان الدخل الحقيقى للفرد يقدر بنحو ١٤٠٠ دولار فى العام مع ان متوسط دخل الفرد ظاهريا هو ٧٠٠٠ دولار، ما يعنى ان هناك خللا فى التوزيع، ويؤكد ذلك ان ٨٠ في المئةمن الدخل يحصل عليه ٢٥ في المئة من السكان بينما ٧٥ في المئةمن السكان يحصلون علي ٢٠ في المئه من الدخل، فهل هذا جو يبشر بالأمن؟

خصوصا وأن الدخول المكتسبة فى الدول العربية مازالت تتحقق من المضاربات والفساد الادارى وليست ثمرة جهد حقيقى مثل الذى أفرزته البرجوازية الصناعية فى زمن الثورة الصناعية.

الفصل الثاني

المشكلات الاقتصادية التي تهدد الأمن العربى

وحتمية الحاجة الى التكامل الاقتصادى

المبحث الأول :

أهم المشكلات الاقتصادية التى تهدد الأمن العربى

١- اختلال هيكل توزيع الدخل وانعدام تحقيق العدالة الأجتماعية :

جوهر العدالة هو «منع» ظلم الانسان لأخيه او استغلاله فالظلم هو جوهر افتأت الظالم علي حقوق المظلوم المشروعة، واهمها حق العيش بمستوي معيشة كريم، أى لائق بالانسان ويعتبر مستوي المعيشة هو الاساس فى حياة المجتمع الاقتصادى وعامل اساسى لاستقراره، وفى هذا الصدد يقول المولي عز وجل: (الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) سورة قريش «الآية ٤»، كما قيل لسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أمنت لما أقمت العدل بينهم فنمت فيهم قرير العين).

فالعدالة الاجتماعية هى المطلوبة فى علاقات الإنتاج، وهذه العلاقة يجب أن تبنى علي أساس العدل، أى حصول كل

من المستثمر والعامل علي حقوقه المشروعة قبل الاخر، وأن نرسخ مفهوم الكفاية فى الأجور والحد الأدنى منها وليس حد الكفاف: فإذا نظرنا الي الدول العربية وكيفية توزيع الدخل بها ومدي تحقيقها للعدالة الاجتماعية، نلاحظ أن هناك خللا كبيرا فى هيكل توزيع الدخل، ويكفي للتدليل علي ذلك الإشارة الي الارقام المنشورة فى World Development Report 1994 P 220 الصادر عن البنك الدولى حيث يوضح التقدير أن «النسبة المئوية التى حصل عليها أغني ٢٠ في المئة من السكان – حسب الارقام المتاحة – فى الاردن هى ٤٧,٧ في المئةمن الدخل (عام ١٩٩١) وفى الجزائر ٤٦,٥ في المئة وفى كل من المغرب وتونس ٤٦,٣ في المئةكما نري أن أغني ٢٠ في المئة من السكان فى دول الخليج يحصلون علي ٨٠ في المئة من الدخل حيث يحصل الـ ٥ في المئة الأولي علي ٦٠ في المئة بينما يحصل أغني ٢٠ في المئةمن السكان فى الدول المتقدمة – حسب التقرير – علي ٣٦,٥ في المئة من الدخل فى بلجيكا (عام ٧٨/٧٩) وعلي ٣٦,٧ في المئة في النرويج (عام ١٩٧٩) وعلي ٣٦,٦ في المئة فى أسبانيا (عام ١٩٨٨) ، ٣٧,٥ في المئة في اليابان (عام ١٩٧٩).

كما يستحوذ أغنى ١٠ في المئة من السكان فى الأردن علي ٣٢,٦ في المئة وفى الجزائر علي ٣١,٧ في المئة وفى تونس علي ٣٠,٧ في المئة وفى المغرب علي ٣٠,٥ في المئة، أما فى الدول الرأسمالية المتقدمة فيحصل أغني ١٠ في المئةمن السكان فى هولندا علي ٢١,٩ في المئة من الدخل وفى أسبانيا ٢١,٨ في المئة وفى بلجيكا ٢١,٥ في المئةوفى النرويج ٢١,٢ في المئة وفى السويد ٢٠,٨ في المئةأما فى الدول الاشتراكية، فيحصل أغني ١٠ في المئةمن السكان فى بولنده علي ٣٥,٣ في المئةمن الدخل وفى المجر يحصل أغني ١٠ في المئة من السكان علي ٢٠,٨ في المئة من

الدخل».

وهذا يوضح مدي الخلل فى توزيع الدخل فى الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية. وبالرغم من ذلك فإن معدلات الادخار فى الدول المتقدمة والناشئة حديثا تفوق مثيلاتها فى الدول العربية، فبينما تدخر سنغافورة ٤٧ في المئة من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٢ ، اليابان ٣٤ في المئة وأيضا هونج كونج ٣٠ في المئة، نجد أن معدلات الأدخار فى الدول العربية معدلات متدنية بل تسجل سالبة فى بعض هذه الدول مثل الاردن نقص ١٨ في المئة عام ١٩٩٢ ؛ وهنا يثار التساؤل أين تذهب مدخرات الدول العربية؟ أليس عدم التكافؤ فى توزيع الدخل واختلال هيكل التوزيع هو السبب الأساسى فى ذلك؟

ولا شك أن هذا الخلل فى توزيع الدخل بين أبناء الدول العربية سيكون له أثاره السلبية علي تحقيق أمن واستقرار هذه المنطقة إن لم يتم تدارك هذا الموقف، ذلك أن ادخار الأغنياء يذهب لتنمية الدول الغربية، وحسب دراسة للبنك الدولى الأموال العربية المهاجرة تراوح بين ٥٠٠ و٦٥٠ بليون دولار، وذلك لضعف القنوات الاستثمارية داخل الدول العربية وأيضا لرغبة أصحاب هذه الأموال فى السرية لضمان عدم كشف مصادر هذه الدخول.

٢- مشكلة الأمن الغذائى:

أصبح هناك شبه إجماع علي أن أزمة الغذاء فى الوطن العربى وصلت الي حد حرج باتت تهدد فيه أمن واستقرار المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأصبحت مشكلة العجز الغذائى تطرح مشكلة اختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية الطلب الفعلي علي هذه المواد، حتي أن رئيس معهد أبحاث WORLD WATCH INSTITUTE ذكر فى شهر نوفمبر ١٩٩٥: « أن

الأمن الغذائى سيتجاوز الأمن العسكرى ليصبح علي رأس قائمة الأولويات فى أجزاء كبيرة من العالم خلال السنوات المقبلة، بسبب قلة إمدادات الغذاء وارتفاع الأسعار، الي أن أسعار الحبوب قفزت بما يتراوح بين ٣٠و٤٠ في المئة عام ١٩٩٥ ومن المرجح حدوث زيادات أخري فى ضوء تصاعد الاستهلاك وانكماش الإنتاج».

ادي التفاوت بين معدل نمو الانتاج الزراعى فى المنطقة العربية والطلب علي السلع الزراعية الي فجوة غذائية تزايدت حدتها خلال النصف الثانى من الثمانينيات واوائل التسعينيات واصبحت المنطقة العربية تعانى من عجز فى معظم السلع الغذائية باستثناء الأسماك فبينما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ٧٨ في المئة خلال الفترة ٧٠/١٩٧٢نجد ان هذه النسبة هبطت الي ٤٥ في المئة خلال الفترة ٨٠/١٩٨٥ وان ارتفعت الي ٥٨ في المئةخلال الفترة ٨٦/١٩٩٢ ، وبالنسبة للقمح وهو المحصول الغذائى الأساسي والاستراتيجي ضمن مجموعة الحبوب انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منه من ٩٠ في المئة خلال الفترة ٧٠/١٩٧٢ الي ٤٠ في المئة خلال الفترة من ٨٠/١٩٨٥ وان صعدت الي ٥٥ في المئة خلال الفترة ٨٦/١٩٩٢ كما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الشعير من ٨٨ في المئة الي ٥٣ في المئة ثم ارتفعت الي ٧٦ في المئةخلال الفترات المشار اليها واصبح العجز فى مجموعة الحبوب والدقيق (البالغ ٤,٦ مليار دولار) عام ١٩٩٢ يمثل حوالي ٤٧ في المئة من الفجوة، بل ان نسبة العجز فى القمح يمثل ٤٣ في المئةمن العجز فى هذه المجموعة، اما بالنسبة للزيوت فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فيها ٦٧٪ ثم انخفضت بشدة الي ٣٩ في المئة ثم ٣٨ في المئة وبالنسبة للألبان فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى ٨٤ في المئة ثم هبطت الي ٥٣ في المئه وان زادت الي ٦٢ في المئة خلال الفترة ٨٦/١٩٩٢.

اما بالنسبة للفجوة الغذائية فقد تزايدت قيمتها من ١٠,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠الي ١٢,٥ مليار دولارعام ١٩٨٥ ثم اخذت اتجاها تنازليا خلال عامى ٩٠/١٩٩١ حيث سجلت ١١,٧و ٩,٧ مليار دولار علي التوالي، وان ارتفعت الي ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢وبلغ معدل النمو السنوى لها خلال الفترة ٨٠/١٩٨٩نحو ٣,٥ في المئة حيث تزايدت قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ الي ٦,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ثم انخفضت الي ٥,٧ و ٤,٤ مليار دولار عامى ٩٠/١٩٩١علي التوالي، واصبحت القيمة التراكمية للفجوة الغذائية خلال الفترة من١٩٨٥/ ١٩٩٢م حوالي ٨٨ مليار دولار منها حوالي ٤٢ مليار دولار للحبوب، حوالي ١٥ مليار دولار للالبان ١٣ مليار دولار للحوم، و٩ مليار دولار لكل من الزيوت والسكر، وسوف تزاد هذه الفجوة بل وتتضاعف بحلول عام ٢٠٠٠ لعاملين:

الأول : زيادة عدد السكان ـ فالمنطقة العربية من اكثر الدول من حيث معدلات النمو السكاني (٣,٤ و ٤ في المئه سنويا) والثاني : اتفاقية الجات.

واذا كانت مشكلة الأمن الغذائى هى احدي اخطر المشاكل التى تواجه امن واستقرار المنطقة العربية فان تحقيق الاكتفاء الذاتى يرتبط بتغيير الانماط الاستهلاكية، كما ان الحد من الفائض الاستهلاكى والفائض التسويقى يعد امرا حيويا للمساهمة فى علاج المشكلة، فضلا عن تبني السياسات المناسبة التى يمكن ان تحدث اثارا ايجابية سريعة التأثير كأستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة العربية التى تركز علي الاهتمام بالبحوث الزراعية، واعادة صياغة السياسات المنظمة للنشاط الزراعى وعدم تضاربها ومنها بطبيعة الحال السياسات السعرية، وضرورة تبني برامج التنمية الريفية المتكاملة ،والتى تقدم حلولا متوازنة للبيئة الزراعية بكافة جوانبها الزراعية والاجتماعية،

وزيادة العقوبات علي استخدام الأراضى القابلة للزراعة فى أغراض غير زراعية، بل والتفكير بعمق فى مشكلة المياه واعادة استغلالها للزراعة وتملك تكنولوجيا لتحلية مياه البحر والمشاركة ببحوث فى علم الوراثة لاستخراج نباتات تتلاءم مع طبيعة المنطقة العربية الصحراوية الجافة.

واذا كانت النقاط السابقة تمثل اطارا عاما بمواجهة مشكلة الأمن الغذائى العربى فإن اقامة سوق غذائية عربية مشتركة امر ضرورى يمكن أن يمثل بداية الحل الجذرى لكافة مانعايشه من مشاكل فى القطاع الزراعى، اذ ان اقامة السوق المشتركة لايقتصر اثرها علي تنشيط قطاعات الانتاج ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، وانما هناك بهذه السوق ايجابيات عديدة، فهناك الفوائد الناجمة عن التنسيق فى سياسات الاستيراد والشراء من خارج السوق والتنسيق فى مجال بناء المخزونات الاستراتيجية وتكوين قوة تفاوضية ذات أثر كبير عند الاستيراد.

ثالثا : البطالة

اذا كانت مشكلة البطالة الصريحة تنشأ نتيجة للأختلاف بين معدل نمو القوى العاملة من جهة ومعدل نمو فرص التوظيف المتاحة من جهة اخرى فان هذه المشكلة لاتعبر فقط عن حالة الضياع الاقتصادى بسبب اهدار استخدام عنصر العمل المتاح ولكنها تعبر ايضا عن مشكلة اجتماعية وسياسية يمكن ان تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية وأمنها، اذ ان التبديد والاهدار هنا لايصيب عنصرا عاديا من عناصر الانتاج، بل انه يتمكن من جزء من اهم هذه العناصر وهو العنصر البشرى الذى يعد فى نفس الوقت الغاية الاساسية من وراء العملية الانتاجية ككل، وبالتالي تشكيل جيش من العاطلين المعرضين للانحراف والعنف والجريمة؛ وتشير الاحصاءات الرسمية المتاحة الي تزايد

اعدد العاطلين فى المجتمعات العربية بشكل مفزع وخطير، ويزيد من خطورة هذه الظاهرة ميل مستويات البطالة الحالية نحو الارتفاع بحيث تصبح المشكلة اكثر تعقيدا فى المستقبل، ففى الوقت الذى لاتتجاوز فيه نسبة البطالة ١٠ في المئة من مجموع القوي العاملة فى معظم الدول الصناعية، فانها تزيد بشكل كبير فى عدد من الدول العربية، اذ ارتفعت نسبتها الي اجمالي القوي العاملة فى الاردن من ٦ في المئة عام ١٩٨٥ الي نحو ١٩ في المئة عام ١٩٩١وفى تونس من ١٣ في المئة عام ١٩٨٤ الي ١٦ في المئةعام ١٩٨٩، وبلغت فى الوسط الحضرى فى المغرب حوالي ١٦ في المئة عام ١٩٨٨ ، كما بلغت فى الجزائرحوالى ١٩ في المئة ، ومما يزيد القلق من خطورة ظاهرة البطالة ارتباط التزايد فى معدلاتها مع الارتفاع فى مستوي التعليم وتزايد تدفق اعداد الخريجين الي سوق العمل إذ يقدر متوسط عدد المتدفقين الجدد الي سوق العمل بحوالي ٢,٣ مليون عامل سنويا خلال الفترة ٩٠/١٩٩٥، وبحوالي ٣ ملايين عامل سنويا خلال الفترة ١٩٩٦/ ٢٠٠٠ (أى اننا ندفع بشريحة كبيرة من المجتمع قد تشكل مجموعات لزعزعة الأمن بدرجة اخطر، فهؤلاء من الطبقة المثقفة التى تدرك مالها من حقوق مسلوبة، من جانب، وتملك العلم ولها تأثيرها علي الطبقات الأخري من جانب أخر).

كما يزيد من حدة البطالة زيادة ضغوط المؤسسات المالية الدولية علي بعض الدول العربية التى تتبني برامج اصلاح اقتصادي للقبول ببرامج التخصيص ومايترتب عليها من فقدان العديد من الوظائف، مما يضيف اعباء جديدة علي الاقتصاد العربى الذى يعانى اصلاً من نسبة بطالة مرتفعة،مما سيكون له نتائج سياسية واجتماعية سلبية، كما يعانى ايضا من تدفق العمالة غير العربية وماتستنزفه من تحويلات نقدية ومايترتب عليها من انخفاض الطلب

الكلى سواء علي لسلع او علي توفير فرص العمل فى الداخل.

ولاشك انه مع اشتداد حدة ظاهرة البطالة تزداد الحاجة الي ضرورة مواجهتها بشكل علمى مدروس، اذ يمكن لفرص العمل ان تتسع وتنمو بشكل كبير، اذا ما اولت خطط التنمية الاقتصادية الشاملة اهتمامها ببعض المشاريع الصناعية والزراعية العملاقة التى يمكن ان توفر فرص عمل ضخمة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة والاهتمام بمشاريع التكامل الاقتصادى مع التركيز علي المشاريع كثيفة العمالة والتقليل من استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بمعني التركيز علي المزيج التكنولوجى المناسب لنا فى ضوء التزايد المضطرد لعدد السكان، فما يناسب الدول الغربية ليس بالضرورة يناسب الدول كثيفة السكان .

رابعا : المديونية الخارجية

أخذت ديون الدول العربية فى التزايد بصورة سريعة وخطيرة منذ أوائل السبعينيات حيث لجأت الحكومات العربية الي الاقتراض لاستيراد السلع الأساسيه خصوصاً الغذائية منها اذ شجع انخفاض سعر الفائدة علي القروض الكثير من الدول العربية علي الافراط فى الاستدانة دون النظر الي ماتفرضه مشكلة المديونية من اعباء سياسية واقتصادية فادحة ومن اتباع لسياسات اقتصادية معينة، ثم حدث ان ارتفعت اسعار الفائدة ابتداء من اوائل الثمانينيات مما سبب ارهاقا شديدا للدول المدينه نتج عن تحملها لمبالغ متزايدة مقابل خدمة مدفوعات فوائد الديون، الأمر الذى ترتب عليه حدوث زيادة كبيرة فى عجز موازين مدفوعاتها، علما بأن جزءا كبيرا من هذه الديون لم ينفق علي التنمية المولدة للدخل، بل ذهب جزء كبير منها فى شكل عمولات وفساد اداري ، ويظل الدين طوقا فى عنق الشعوب..

الجدير بالذكر ان اجمالي الديون الخارجية للدول العربية ارتفع بشكل ملحوظ من ٦٨,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الي ١١٥,٩ مليار دولار عام ١٩٨٥ ثم ١٥٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ ولتواصل ارتفاعها الي ١٥٥,٤ مليار دولار عام ١٩٩١، وان انخفضت الي ١٥٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢. وترتب علي تصاعد الديون الخارجية للدول العربية ان ارتفعت مدفوعات خدمة هذه الديون، (اى نسبة ماتمتصه الديون وفوائدها من حصيلة النقد الأجنبى للدولة من صادراتها) من ١٠,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ الي ١٦,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ وان انخفضت الي ١٥,٨ مليار دولار فى عام١٩٩١ فى ضوء انخفاض معدلات الفائدة فى السواق المالية العالمية خصوصا تجاه الدولار الامريكى فضلا عن منح بعض الدول المدينة خصما يصل الي ٥٠ في المئة من القيمة الحالية لفوائد ديونها من فوائد متأخرات السداد المتراكمة ثم عاودت تصاعدها الي ١٦,٢ مليار دولار عام ١٩٩٢. وفى هذا الاطار واصلت نسبة خدمة الدين الي الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعها من ٢٦,٤ في المئة عام ١٩٨٥ الي ٣٢,٢ في المئة عام ١٩٩٠ وان انخفضت الي ٣١,٥ في المئة عام ١٩٩٢، اى ان ثلث صادرات العرب تذهب لتسديد هذه الديون، بمعني ان يعمل العرب اسري وسخرة للمرابى الذى اقرضهم. كما استمرت نسبة خدمة الدين الي الناتج المحلى الاجمالي فى تصاعدها من ٦,٨ في المئة عام ١٩٨٥الي ٩,٢ في المئة عام ١٩٩٠ ثم الي ٩,٣ في المئة عام ١٩٩١ وان هبطت الي ٨,٦ في المئة عام ١٩٩٢.

ولاشك ان تزايد اعباء خدمة الديون للاقتصاديات العربية يؤدى الي اضعاف قدرتها الذاتية علي الاستيراد ناهيك عن الآثار السلبية الواقعة علي سعر الصرف للعملة المحلية وتعثر خطط التنمية بها والتأثر بالتضخم المستورد.

والملاحظ ان اضطراد استمرار هذه المديونية يمثل خطرا

يهدد الأمن العربى، وقيدا علي عملية التطوير الاقتصادى فى المنطقة العربية وبالتالي التأثير علي متوسط دخل الفرد وشعوره بالضجر والعنف، وذلك فى ضوء الضغوط التى تمارسها الدول الدائنة وتجنيب الدول المدينة قدرا كبيرا من ناتجها القومى لسداد اقساط واعباء هذه الديون.

جدير بالذكر ان الاقتراض من الخارج جائز من الناحية الشرعية بشرط الضرورة، اذ لاخلاف بين الفقهاء فى انه يجوز للإمام الاستقراض علي بيت المال وقت الازمات لداعى الضرورة او المصلحة الراجحة، غير أن الفقهاء قيدوا ذلك بعدة شروط اهمها «ان يعيد الامام الي بيت المال كل ما اقتطعه منه لنفسه وعياله وذويه بغير حق وماوضعوه فى حرام، وتبقي الحاجة الي الافتراض قائمة».

٥- المياه

تعتبر الحقبة القادمة حقبة الصراع علي المياه فى منطقة الشرق الأوسط وذلك فى ظل استمرار النقص فى كمية ونوعية المياه اللازمة لسد حاجات الأعداد المتزايدة من السكان، وهذا الصراع هو صراع متعدد الأطراف، ولكن اكثرها حدة التطلعات الاسرائيلية لموارد المياه العربية المحيطة بها، حتي ان اكثر الدراسات الاسرائيلية وضعت موضوع المياه علي رأس أسباب تمسك اسرائيل بالضفة الغربية، بل ونؤكد علي ان مشكلة المياه ستكون هى نقطة الانفجار التى يخشاها الجميع، حيث ان جميع المصاعب التى من المتوقع حدوثها ستكون مشكلة المياه وراءها والسبب المباشر لها، اذ ان توزيع المياه بين الدول العربية والدول الأخري التي تشاركها فى الأنهار يمكن ان يتحول الي نزاع للحصول علي النصيب الأكبر من هذه المياه.

ونظرا لأهمية موضوع المياه فى المنطقة العربية فقد تحدث نائب رئيس البنك الدولى للشرق الأوسط «كايو كوخ

فيزر» فى مؤتمر قمة عمان (الأردن) الذى عقد خلال الفترة ٢٩-٣١ اكتوبر ١٩٩٥ عن مضاعفات تناقص مصادر المياه علي النمو فى المنطقة العربية، اذ ذكر: «ان تقديرات البنك الدولى الأخيرة اشارت الي ان سبعة دول فى المنطقة باتت مضطرة الآن الي استخدام ١٠٠ في المئه او اكثر بكثير من الموارد المائية غير المتجددة كل عام، وتستخدم دول أخري فى المنطقة مثل مصر واسرائيل الآن نحو ٩٠ في المئة من مواردها المائية غير المتجددة كل عام، ومن جهة اخري تبلغ حصة الفرد السنوية المتوفرة من المياه فى ثمان دول فى المنطقة أقل من ٥٠٠ متر مكعب، وهو مستوي من الحصص يعتبره البعض عقبة فى سبيل النمو الاقتصادى، او حائلا دون هذا النمو، اذ عندما تتراجع حصة الفرد السنوية عن هذا المستوي، تصبح المياه هما اساسيا فى حياة السكان، وتبدأ فى التأثير السلبى علي عملية النمو الاقتصادى، واضاف: « خلال السنوات الثلاثين المقبلة ستكون معظم دول المنطقة وصلت الي هذا المستوي من قلة المياه ».

وعلي الجانب الآخر حذرت دراسة قام بها المركز القومى للبحوث بمصر من تفاقم أزمة المياه فى الوطن العربى فى السنوات المقبلة حيث قدرت الاحتياطات المائية العربية الآن بحوالي ٣٠٠ مليار متر مكعب سنويا المتاح منها حاليا يقف عند حد ١٧٠ مليار متر مكعب فقط وهو مايعنى ان نقص المياه فى العالم العربى وصل الآن الي حوالي ٤٣٪ مما هو ضرورى لخطط التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية.

كما اشارت دراسة اجراها المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة «اكساد» اغسطس ١٩٩٣ الي ان اجمالي الطلب علي الماء لكافة الاستخدامات المذكورة يقدر بحوالي ٣٦٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ بعجز مائى قدره

٣٠ مليار متر مكعب وحوالي ٦٢٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ بعجز مائى قدره ٢٨٢ مليار متر مكعب ، وتشكل كمية المياه المطلوب تأمينها لأعراض الزراعة بين ٩٣، ٧٢ في المئة من اجمالي الطلب علي المياه خلال الفترتين المشار اليهما علي التوالي .

والواقع ان خطورة مشكلة المياه فى المنطقة العربية تعزي الي الطبيعة الجغرافية العربية التى تجعل ثلثى الموارد المائية العربية تأتي من اقطار مجاورة غير عربية ، وهو الأمر الذى يستدعى الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الخارجية علي انهار الأردن والليطانى ودجلة والفرات، والتحركات المريبة لاسرائيل وبعض الدول الأخري التى بدأت فى انشاء سدود علي نهر النيل، كما تعد الزيادة السكانية فى المنطقة العربية والتى تقدر بنحو ٣,٤ في المئة سنويا عامل خطورة أخر حيث تقدر زيادة حاجات المواطن العربى من المياه بنحو ١٥٠ في المئة فضلا عن ان منطقة الشرق الأوسط تعتبر من المناطق الأكثر معاناة من مشكلة الفجوة الغذائية، الأمر الذى يجعل التوسع الزراعى لسد هذه الفجوة يحتاج الي كميات كبيرة من المياه. وبالرغم من خطورة مشكلة تناقص المياه فى المنطقة العربية فإنه لم تشرع حتي الآن القوانين التي تحد من استهلاك المياه، بل ولم يتم تبنى الأفكار التى تمنع الهدر المائى، بل ولم يتم التفكير فى اعادة استخدام مياه المجارى للري الزراعى، وايجاد التكنولوجيات المحلية المناسبة لتحلية مياه البحر.

سادسا : التكنولوجيا والتبعية

اذا كان نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الي الدول النامية يقدم علي انه الوسيلة الوحيدة لتحقيق القفزات التكنولوجية، وتضيق الهوية بين هاتين المجموعتين من

الدول باعتبار ان التكنولوجيا عنصر اساسى من قوي الانتاج، تلعب دورها الاساسى فى علاقات الانتاج ذاتها، فان انتقال هذه التكنولوجيا الي الدول النامية تجر معها تغيرات هامة فى المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، (فمعظمنا فى الوطن العربى يقرأ ويسمع ويشاهد ويري فى وسائل الاعلام المختلفة طبيعة الحياة فى الغرب ويقارنها بالمحيط الذى يعيش فيه ثم الا يدعو ذلك الي العنف فى المدي البعيد).

ويزداد الأمر خطورة فى تزايد استيراد الدول العربية لمواد التقنية مع السلع الاستثمارية والاستهلاكية وتعاظم الاعتماد علي الشركات متعددة الجنسيات فى تنفيذ المشروعات العربية وفى تلقى خدمات التقنية من استشارات وبراءات وغيرها، بل يصبح الأمر أكثر خطورة عندما تغدو التكنولوجيا ومنتجاتها من السلع الاستهلاكية جزءا من خطة مرسومة هدفها ترسيخ التبعية للدول الصناعية، ويظهر ذلك واضحا خلال العقدين الماضيين، حينما تدفقت السلع الاستهلاكية الي الدول النامية وتم تمويل ذلك بقروض سخية تحولت سريعا الي مديونية خانقة، كما حملت معها الي تلك الدول نمطا استهلاكيا مظهريا باذخا بما تتضمنه من اثار سلبية سواء من حيث التضخم المستورد، والإثراء غير المشروع وتدهور العملية الوطنية، الي غير ذلك من القيم الفاسدة.

والواقع أن استمرار ارتباط المنطقة العربية بالتكنولوجيا المستوردة بما تحمله فى طياتها من تبعية للغرب انما يعود الي انخفاض نسبة مايخصص للبحث العلمى من الدخل القومى فبينما تصل هذه النسبة فى الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة واليابان الي ٢ في المئة نجد ان نسبة ماينفق على البحث العلمى لايتعدي ٠٣, في المئة من الدخل القومى، الأمر الذى يدعونا كدول عربية الي

زيادة الانفاق علي البحث العلمى، والعمل بكل السبل علي توطين التكنولوجيا وفقا لظروفنا المحلية وليس فقط مجرد عملية نقل للتكنولوجيا ومايترتب عليها من انكشاف وتبعية للعالم الخارجى.. الأمر الذى يهدد أمننا العربى.

سابعاً : تزايد الانفاق العسكرى

فى اطار مفهوم الأمن القومى العربى الذى يستند الي القوة العسكرية، فان الانفاق العام العربى ارتبط دائما بزيادة الانفاق العسكرى، وقد جاءت الزيادة فى النفقات العسكرية فى الدول العربية علي حساب المخصص للبنود الأخري فى موازناتها وخصوصاً التعليم والصحة، وذلك كما يتضح فى الجدول التالي:

الأهمية النسبية لنفقات الدفاع والتعليم والصحة من إجمالى الانفاق الحكومي لبعض الدول المختارة

الدولة	توزيع الانفاق الحكومي					
	الدفاع ٪		التعليم ٪		الصحة ٪	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
باكستان	٣٠,٦	٢٧,٩	٢,٧	١,٦	١,٥	١
ايران	١٥,٩	٩,٦	٢١,٣	٢٠,٩	٦,٤	٧,٩
تركيا	١٥,٢	١١،٣	١٤,٢	٢٠	٣,٦	٣,٥
مصر	١١,٤	١٢,٧(١)	٨,١	١٣,٤(١)	٢,٤	٢,٨(١)
سوريا	٣٥,٨	٣١,٥	٥,٥	٧,٤	٠,٨	١,٩
السودان	١٣,٢	٠٠٠	٩,٨	٠٠٠	١,٤	٠٠٠
الأردن	٢٥,٣	٢٦,٧	٧,٦	١٢,٩	٣,٧	٥,٢
تونس	١٢,٢	٥,٤	١٧	١٧,٥	٧,٢	٦,٦
سلطنة عمان	٥١,٢	٣٥,٨	٤,٨	١١	٢,٩	٥,٧
السعودية	٢٧,٧(٢)	٣١,٨(٣)	٨,٨(٢)	١٧,٦(٣)	٤,٦(٢)	٧,٥(٣)
الامارات العربية	٤٧,٥	٠٠٠	١١,٧	٠٠٠	٧,٩	٠٠٠
اسرائيل	٣٩,٨	٢٢,١	٩,٩	١١,١	٣,٦	٤,٤
المملكة المتحدة	١٣,٨	١١,٣	٢,٤	١٣,٢	١٣,٥	١٣,٨
هولندا	٥,٦	٤,٦	١٣,١	١٠,٨	١١,٧	١٣,٩
فرنسا	٧,٤	٦,٤	٨,٦	٧	١٤,٨	١٦
الولايات المتحدة	٢١,٢	٢٠,٦	٢,٦	١,٨	١٠,٤	١٦

(١) عام ١٩٩١، (٢) عام ١٩٨٢، (٣) عام ١٩٩٣، (٠٠٠) غير متوافر

المصدر: ١- World Development Report, 1994, & The World Bank, P. 181

٢- النشرة الاحصائية لعام ١٤١٢/ ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) مؤسسة النقد العربى السعودى فيما يتعلق ببيانات السعودية

ويوضح الجدول السابق مدي تزايد النفقات العسكرية فى الكثير من الدول العربية واستحواذها علي نسبة كبيرة من مخصصات الانفاق الحكومى، اذ يتبين من الجدول ان الاهمية النسبية لنفقات الدفاع بلغت اقصاها فى سلطنة عمان وسجلت ٣٥,٨ في المئة من اجمالي الانفاق الحكومى عام ١٩٩٢، يليها السعودية ٣١,٨ في المئة ، ثم سوريا ٣١,٥ في المئة، فالاردن ٢٦,٧ في المئة، اما فى اسرائيل فقد بلغت الأهمية النسبية لنفقات الدفاع ٢٢,١ في المئة من اجمالي الانفاق الحكومى عام ١٩٩٢. وفى المقابل فإن نسبة المخصص للتعليم فى سلطنة عمان لم يتجاوز ١١ في المئة من اجمالي الانفاق الحكومى عام ١٩٩٢ كما لم يتجاوز نسبة المخصص للرعاية الصحية٥,٧ في المئة اما فى سوريا فقد بلغت مخصصات التعليم ٧,٤ في المئة بينما لم يتجاوز نسبة المخصص للرعاية الصحية ١,٩ في المئة من اجمالي الانفاق الحكومى عام ١٩٩٢. ولاشك ان تصاعد نسبة الانفاق المخصص لنفقات الدفاع فى الدول العربية مقارنة باجمالي الانفاق الحكومى اثر بشكل مباشر فى تناقص المخصصات الأخري كالتعليم والصحة، مما يعني ان تزايد الانفاق العسكرى الدول العربية هو فى واقع الأمر علي حساب التنمية فى هذه الدول مما انعكس فى ارتفاع نسبة الأمية ونقص الرعاية الصحية، ومحدودية فرص العمل المتاحة وظهور مشكلة البطالة وما ارتبط بها من مظاهر سلبية اهمها مشكلة التطرف التى تعانى منها بعض المجتمعات العربية. وهنا نقول ان الدخل القومي يوزع الي ثلاثة اقسام، الأول: الدفاع الخارجى، والثانى: تأمين النظام، والثالث يوجه للتنمية (بالطبع ناقصا نصيب الفساد الادارى).

فكلما زاد البندان الأول والثانى كلما قل البند الثالث، وفى ظل الزيادة السكانية فإن ذلك ادي الي اقتراب الدول العربية من دائرة الخوف والفتنة (انظر الرسم المرفق لدائرتى

الفتنة والأمن).

وهنا يثار التساؤل؟ هل بعد السلام مع اسرائيل ستتقلص هذه النفقات، أم أننا سنشترى السلاح ليس فقط لمواجهة اسرائيل بل لمواجهة بعضنا البعض؟ فحروب العرب مع اسرائيل لم تكلف العرب - كما ذكرت آنفا- ١٠ في المئة من اجمالي ما أنفق علي حروب العرب مع العرب والعرب مع المسلمين، ليس هذا ، وحسب بل أكاد أجزم أنها لم تتساوي حتي مع رصيد العمولات التي دفعت من أجل عقد صفقات السلاح ، والا ماهو معني ان نفقات الدفاع العربى تساوى أربعة اضعاف نفقات اسرائيل، ومع هذا نجد ان ميزان القوي فى المنطقة لم يمل الي صالح العرب .

دائرة الفتنة

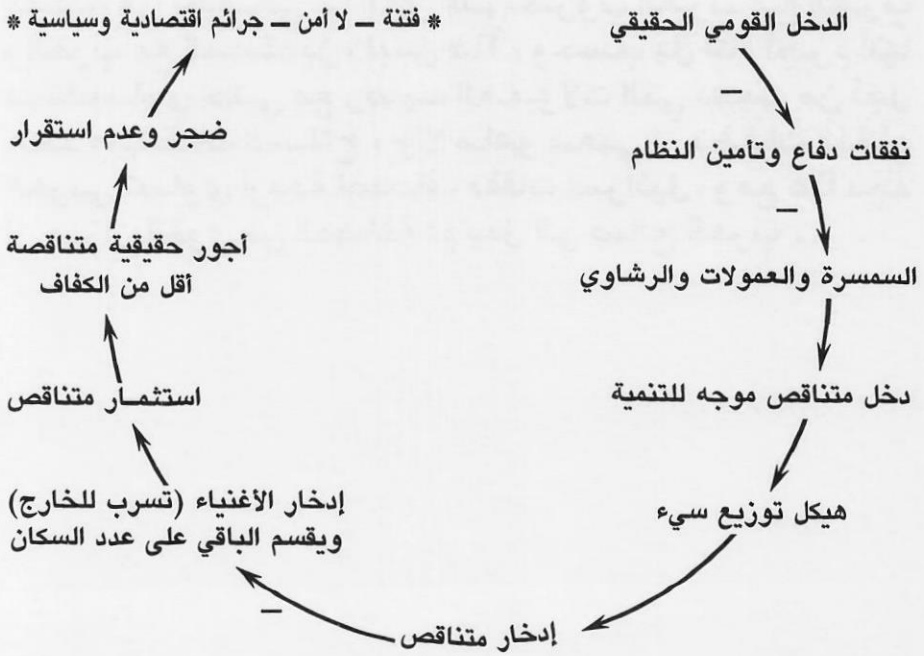

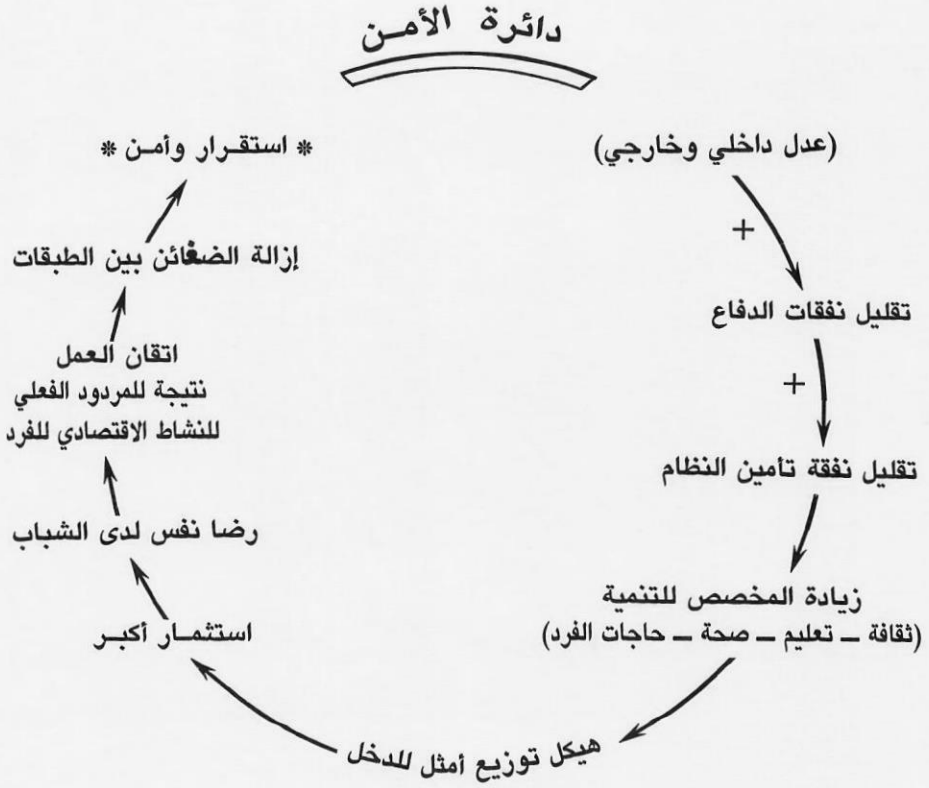
دائرة الأمـن
(عدل داخلي وخارجي)
+
تقليل نفقات الدفاع
+
تقليل نفقة تأمين النظام
زيادة المخصص للتنمية
(ثقافة ـ تعليم ـ صحة ـ حاجات الفرد)
هيكل توزيع أمثل للدخل
استثمـار أكبـر
رضا نفس لدى الشباب
اتقان العمل
نتيجة للمردود الفعلي
للنشاط الاقتصادي للفرد
إزالة الضغائن بين الطبقات
* استقـرار وأمـن *

المبحث الثاني

التكامل ضرورة لتحقيق الأمن العربى من منظور اقتصادى

نطرا لأن غالبية الدول العربية تعتمد فى اقتصادياتها علي سلعة واحدة زراعية كانت أم استخراجية، مما يجعل اقتصادياتها عرضة لحدوث اهتزازات عندما تتعرض هذه السلعة التي تعتمد عليها لأي متغيرات فى السوق العالمى او المحلى، ومايترتب علي ذلك من حدوث انكشاف ميزانها التجارى، كما يعتبر تهديدا لحصيلتها من النقد الأجنبى فان تحقيق الأمن العربى من منظور اقتصادى يتطلب تحقيق نوع من التكامل الاقتصادى فيما بين الدول العربية والسؤال المطروح هنا الآن هو: لماذا لم يتحقق التكامل الاقتصادى العربى بالصورة المرجوة مثلما حدث فى التكتلات الاقتصادية العالمية؟

ان الاجابة علي هذا التساؤل تقودنا الي ضرورة تفهم الواقع العربى الذى يتسم بغلبة المحتوي السياسى علي المحتوي الاقتصادي فى تحديد وتكييف مايسمي بالمصالح المحلية والقومية .

ان تحقيق التكامل الاقتصادي لابد وان يرتكز علي عدة مرتكزات اهمها :

١- لابد من العمل علي خلق الارادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف علي المصلحة القومية

العليا فى التكامل.

٢- دفع جهود التنمية فى جميع الدول العربية، ذلك ان نجاح التنمية فى أى بلد عربى هو بالتأكيد ذو مردود ايجابى علي عمليات التنمية فى الدول العربية الأخري سواء بشكل مباشر او غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين ابناء الوطن العربى فى الدول المختلفة.

٣- انتقاء بعض الأنشطة الاستثمارية التى يمكن اعتبارها نقطة البداية فى العمل التكاملى الجاد مثل مشروعات تنمية الموارد المائية ومصادر الطاقة الطبيعية والأمن الغذائى والصناعات الدوائية.

٤- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنيه ومختلف الهيئات بدورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى دون ترك الأمر كلية كمسئولية للحكومات.

٥- الأخذ فى الاعتبار المعطيات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادى العربى، فلا ننظر الي تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر الي ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦- ان ندرك جميعا عدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربى منفردا وبعيدا عن التكامل العربى حتي وإن كان هذا البلد من أكثر الدول العربية مالا أو أكبرها رقعة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

٧- ان نؤمن بأهمية الفصل بين العمل السياسى والعمل الاقتصادى.

وسائل التكامل الاقتصادى العربى :

تكمن اهم وسائل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى فى أهمية بناء العلاقات الاقتصادية العربية وفق أسس جديدة تؤكد أولوية بناء الانسان العربى، والاستغلال المشترك للموارد المتاحة بغرض اعادة تشكيل هياكلها الانتاجية علي نحو متناسب، وبما يؤدي الي خلق اقتصاد عربى موحد ومستقل يحقق شروط العدل والحرية والمساواة ويساهم بدور ايجابى فى بناء الحضارة الانسانية، وهنا تبرز اهمية التخطيط والتطوير الادارى للعنصر البشرى، وقد يكون انشاء منظمة عربية للتدريب ذو أهمية خاصة، تهتم بالنواحى التدريبية (خصوصاً التعليم الفنى) فى جميع الدول العربية، وذلك من خلال الحصر الشامل لمتطلبات التنمية العربية من المهن المختلفة ودرجة التدريب المطلوبة بهدف توفير الأيدى العاملة العربية الماهرة لتكون بديلة للعمالة الاجنبية، واعادة النظر فى النظام التعليمى اذ ان المشكلة الاساسية التى يعانى منها التعليم فى المجتمع العربى هى ان التعليم والتدريب لايتصل كثيرا بحاجات المجتمع الاقتصادية ومن هنا فانه يجب علينا التركيز علي التخصصات المطلوبة والتي تحتاجها بالفعل خطط التنمية بالدول العربية وذلك حتي تتجنب وجود خريجين ذوى تخصصات غير مطلوبة فنزيد من معدلات البطالة او يعاد الانفاق عليهم مرة اخري لتأهيلهم ما يعنى مزيداً من النفقات وتهتم هذه المنظمة بدرس تجارب الدول الأخري فى هذا المجال، وبما يتماشي مع الواقع العربى، مع التركيز علي ترجمة الشعارات التى تنمي اهمية العمل واتقانه والالتزام بالمواعيد.

ضرورة انشاء السوق العربية المشتركة :

ان اقامة تكتل اقتصادى عربى يتطلب احياء فكرة انشاء السوق العربية المشتركة، فمنذ أكثر من ثلاثين عاما وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤ حين وقعت اغلب الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة، وحلم انشاء هذه السوق مازال يراود كل انسان عربى ، وخلال هذه الفترة الطويلة صدرت عدة توصيات فى هذا المجال ولكنها لم تر النور حتي الآن، فالتعاون الاقتصادى العربى لم يتم عمليا بالرغم من مرور هذه الفترة الطويلة وبالرغم من الخطوات الضخمة غير المجدية التى تمت فى هذه المجال، الأمر الذى يحتم علينا ونحن علي أبواب مرحلة جديدة وخطيرة تشهد قيام سوق شرق أوسطية، كما شهدت من قبل قيام عدة تكتلات اقتصادية سواء أوروبية أو أمريكية أو آسيوية أن نقيم هذا التعاون علي أسس جديدة وأن نسرع الخطي نحو قيام سوق عربية مشتركة، وذلك قبل ان يتفرق العرب اذا ما انضموا فرادي الي تجمعات اقتصادية، فالوقت لم يعد فى صالحنا وكلما تأخرنا عن قيام هذه السوق كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة هذه التكتلات، خصوصاً واننا نملك عددا من المؤسسات الاقتصادية التى يمكن ان تساهم بفعالية فى اقامة مثل هذه السوق، وفي مقدمها البنك الاسلامى للتنمية الذى يعد ركيزة أساسية لتنفيذ المشروعات الاقتصادية المشتركة بين الدول الاسلامية، وان كان من المطلوب انشاء بنك عربى تشترك فيه البنوك العربية ويطرح حصة منه للاكتتاب العام، ليعمل جنبا الي جنب مع البنك الاسلامى للتنمية علي تعبئة الموارد التمويلية لتنظيم تدفقاتها الي المستثمرين فى الوطن العربى، شرط ان يبدأ بالاستثمار فى

الضروريات ثم الاحتياجات والكماليات وبذلك نكون اوجدنا آلية جديدة تخترق حلقة الفقر بتشجيع الاستثمار وبالتالي توفير فرص عمل لأبناء الوطن العربى. فحلم قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية، وهو اول مقدمات العقلانية فى العلاقات العربية اذ انه يقوم علي المصالح المشتركة ولايمكن ان يستغل فى شعارات ومزايدات اجاد العرب دروبها ردحا طويلا من الزمن.

فاذا كانت جامعة الدول العربية وأجهزتها الرسمية بذلت جهدا كبيرا فى هذا المضمار فهل لنا أن نقترح عليها أن تضع يدها مع أيدى أبناء السوق وأعنى بهم رجال الأعمال، بمعني اعطاء قوة دفع للنشاط الخاص لإنشاء هذه السوق التي عجزت عن انشائها الأجهزة الرسمية،وقديما قالوا :«اعط القوس لباريها » ولماذا لاتتبني جامعة الدول العربية إنشاء غرفة تجارية تقوم بعمل الدراسات اللازمة لانشاء هذه السوق ودرس المعوقات التي تواجه انشاءها والعمل علي تذليل المعوقات الضريبية أو الجمركية او الاجرائية او كل مايتعلق بالمناخ الاقتصادى، علي أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات وتوفير الخبراء المتمرسين فى هذا المجال علي ان تمتد هذه الدراسات لتغطى اساليب الاتصال وتوفر المعلومة المناسبة فى الوقت المناسب، للبائع والمشترى تحت لواء شركة عربية مساهمة موحدة تقوم بأغراض التسويق من خلال اقامة معارض دائمة داخل الدول العربية، يتم فيها عرض المنتجات العربية مصنفة حسب المنشأ، وكذلك توفير المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية المدروسة من حيث الجدوي الاقتصادية ومدي ملاءمتها خطط التنمية الاقتصادية، وابراز المميزات الممنوحة لهذه المشاريع ذات المردود الاقتصادى،مايعنى توفير قدر من الثقافة الاستثمارية لكل مستثمر عربى عن الفرص المتاحة داخل الاقطار العربية وعوائدها.

ومن جهة اخري لابد من وضع نظام عربى تلتزم به الدول العربية يقوم اساسا علي الفصل التام بين السياسة والاقتصاد ويتضمن عدم وجود حواجز جمركية امام السلع التى يتفق عليها، كما يتضمن ضمانات بعدم المصادرة أو التأميم، أو أى مضايقات قد تفسد المناخ الاستثمارى فى الدول العربية، وتحول دون جذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها، وهنا تبرز الحاجة الي انشاء محكمة عربية لفض المنازعات الاستثمارية التى قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار، فضلا عن انشاء مؤسسات لحماية المستثمر بما فيها مؤسسات لضمان الودائع والصادرات وانشاء مؤسسات وشركات للتأمين واعادة التأمين، وبلا أدني شك توفير نوع ما من أنواع الحماية القانونية أو التأمين ضد المخاطر السياسية من شأنه أن يحسن من نظرة المستثمر الوافد وتقييمه للأخطار غير التجارية التى تحيط بالمشروع.

ولعل تشجيع تأسيس شركات عربية مساهمة علي المستوي الوطنى يكون مقدمة لهذا التعاون، علي أن تكون المساهمة فى هذه الشركات متاحة لجميع مواطنى الدول العربية، مع اعطاء هذه الشركات العديد من المميزات التى تنفرد بها دون غيرها مثل المميزات الضريبية كأن تنخفض ضريبة الدخل فى هذه الشركات بنحو ٥٠ في المئة عن المعدلات السائدة فى الشركات القائمة، ومضاعفة فترة السماح، والأهم من هذا وذاك إعطاء منتجات هذه الشركات مميزات جمركية فى جميع الدول العربية بحيث تعفي هذه من أى تعرفة جمركية أو تقليل هذه التعرفة الي أدني حد ممكن، أما من ناحية توظيف العمالة فتلتزم هذه الشركات بتوظيف ٥٠ في المئة من العمالة المحلية فى الدول المضيفة، وهذا الأمر يتطلب وجود نظام عربى موحد للشركات القومية المساهمة لوضع الأسس التى يقوم عليها

انشاء مثل هذه الشركات وابراز المميزات التى تكمن فى انشاء مثل هذا النوع من الشركات.

أما بالنسبة لتمويل هذه الشركات فيمكن لاتحاد المصارف العربية انشاء صندوق جديد لتنمية الصادرات البينية التى مازال حجمها ضئيلا مقارنة بصادراتها للعالم الخارجى حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات العربية البينية ٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ فى الوقت الذى بلغت فيه الصادرات العربية للعالم أكثر من ١٣٥ مليار دولار، أى أن الصادرات العربية البينيه لم تساهم إلا بنحو ٨ ، ٦ في المئة فقط من اجمالي صادراتها، علي ان يتحول هذا الصندوق فيما بعد الي بنك عربى لتمويل الصادرات العربية تطرح اسهمه للجمهور العربى وحتي لاتضخم مصروفاته يمكن الاستعانة بمراسلين فى الدول العربية للقيام نيابة عنه بالدراسات المتعلقة بالعمليات المراد تمويلها ومدي ربحيتها.

والواقع انه يمكن تعبئة رؤوس الأموال من جميع البلدان العربية من خلال أربعة مجالات هى التنسيق بين الدول العربية من أجل استنباط جميع التنظيمات واللوائح الرسمية اللازمة لتنظيم النشاط الاستثماري وحركة رؤوس الأموال، والسماح لأي مؤسسة مالية عربية تعمل فى إحدي الدول العربية بفتح فروع لها داخل الدول العربية الأخري، وإنشاء هيئة عليا للتكامل تكون مهمتها اعداد دراسات الجدوي الاقتصادية عن جميع المشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية، والاستفادة من فكرة التخصيص القائم علي المميزات النسبية لكل بلد لتحقيق اكبر قدر من النمو الاقتصادى.

وفى اطار ذلك ايضا قد يكون من المفيد عند انشاء شركات مساهمة ان يتم ذلك وفقا لأهمية حاجات الدول العربية، فاذا كان معظم الدول العربية مستوردا للتكنولوجيا، فلنبدأ فى

المرحلة الأولي بإنشاء شركات مساهمة لصناعة قطع الغيار وصناعة المكيفات والمولدات الكهربائية، فنحن نعتبر من أكبر مستهلكى الكهرباء فى العالم ولابد لنا من أن نمتلك زمام هذه التكنولوجيا، فهى ضرورة استراتيجية يفرضها علينا الواقع الاقتصادى، وذلك بهدف الاقلال من السيطرة والتبعية التكنولوجية تمهيدا للانطلاق نحو تكنولوجيا محلية فما زالت الشركات الأجنبية هى التي تتولي تخطيط المشروعات الكبري، ومازلنا نستورد المعدات واللوازم الصناعية دون المعرفة التقنية، ومن هنا فالمشروعات الجديدة عملت علي زيادة التبعية التكنولوجية فى كل بلد عربى وهذا يعزي الي ضعف القاعدة التكنولوجية الوطنية ، كما يعزي الي ضيق السوق المحلى، اذ ان حجم السوق فى الدول العربية بالنسبة للتكنولوجيا لايوفر حافزا كافيا لامتلاك التكنولوجيا، الأمر الذى يحتم اتخاذ اجراءات عربية جماعية فى الميدان التكنولوجى من خلال انشاء قواعد متخصصة للتكنولوجيا بشكل تدريجى، كما نركز هنا علي عملية المواصفات القياسية، فلماذا تلجأ كل دولة الي وضع مواصفات خاصة بها، اليس من الأجدي انشاء هيئة عربية للمواصفات الموحدة يترتب عليها سد حاجة الدول العربية واتساع السوق ويمكن تمويل هذه الهيئة من خلال فرض رسم علي الواردات والصادرات، وأري أنه من الضروري وجود خطة قومية للبحث العلمى (أو انشاء هيئة عربية للبحث العلمى لها فروع في جميع الدول العربية) تقوم بإعداد البحوث والدراسات العلمية والقيام بعمليات الترجمة من اللغات الأجنبية الي اللغة العربية بهدف توطين التكنولوجيا وفقا لظروف كل دولة علي أن يتم تمويل هذه الهيئة من خلال تخصيص نسبة معينة من الناتج القومى، وتقوم الجهات المستفيدة من أبحاث هذه الهيئة بدفع رسوم لها، الي جانب الاهتمام بالدخول في صناعة المعدات

الصحية والطبية لتخفيف العبء علي موازين مدفوعات الدول العربية من خلال وضع خطة عربية من شأنها احداث نوع من التكامل بين الصناعات العربية (فعلي سبيل المثال مازلنا نستورد الي اليوم السرير الطبى، فهل هذا معقول؟!)

كما أن إنشاء شركات مساهمة غذائية زراعية وصناعية تبني علي معايير اقتصادية بحتة يمثل ضرورة قصوي للبلاد العربية، فاذا كان انشاء هذه الشركات يحتاج الي توافر مقومات معينة مثل المناخ، التربة، والمياه... الخ، فيجب أن تقام هذه الشركات بغير محاباة فى الأماكن التي تتوافر فيها هذه العناصر، فالأمن الغذائى العربى يمثل استراتيجية، حيث تحدد السلع التى نحتاجها ولنبدأ بها فلدينا -ولله الحمد- وادى النيل ولدينا الهلال الخصيب ولدينا المغرب العربى، ألا يكفى ذلك لاستغلال ماتحت أيدينا من هذه الكنوز؟ ولانعتمد علي العالم الخارجى فى سد حاجاتنا الغذائية.

يأتى بعد ذلك المساهمة في الانتاج الحيوانى ويجب أن ننشىء له الشركات فى الدول التى يتوافر فيها آخذين فى الاعتبار أن المساهمة الغذائية والحيوانية لاينصب اهتمامها فقط علي توفير المنتجات الزراعية والحيوانية بل يمتد ايضا للاستفادة من المجال التصنيعى للصناعات الغذائية وهو مجال خصب جدا يشمل صناعة المعلبات الغذائية، صناعة تجفيف الحليب اللازم ، فليس من المعقول أن نكون حتي الآن مستوردين للعلب اللازمة لهذه الصناعات، كذلك الاهتمام بصناعة الجلود، صناعة الصوف.. الخ.

ومن جهة أخري تحتاج كثيراً من الدول العربية الي الصفقات المتكافئة توفيرا للنقد الأجنبى ، ولذا يمكن انشاء شركة خاصة تتولي هذا الأمر وتوفر علي كثير من الدول العناء، وهناك نقطة أخري جديرة بالمناقشة وهى تختص بالملكية العقارية فى الدول العربية، فلماذا تلجأ بعض

الدول الي وضع العراقيل أمام المستثمرين العرب فيما يتعلق بهذه الملكية سواء الملكية الدائمة أو المؤقتة بغرض التطوير، فاذا كانت الدول المتقدمة وعلي رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تجيز التملك الدائم للأجانب، فلماذا تقيم الدول العربية الحواجز أمام هذه الملكية، أن السماح بالتملك يعنى تنشيطا لقطاع البناء وتوفيراً للمزيد من فرص العمل وهو مايعنى نشاطا اقتصاديا شاملا.

واستكمالا لمقومات انشاء سوق عربية مشتركة لابد من انشاء سوق مالية موحدة يسمح فيها بتداول الاسهم العربية بلا استثناء، فهل رأيتم حظرا علي تداول الأسهم اليابانية علي الأجانب؟ أم حظرا علي تداول الأسهم الأوروبية والأمريكية؟ صحيح ان بعض الدول وضعت ضوابط لتملك الأسهم، كوجود حد أقصي للملكية لايمكن تجاوزه وهذه لابأس بها، ولكن لنعمل جميعا علي توسيع حجم السوق بطرح كافة الأسهم العربية للتداول بغرض انشاء سوق رأس مال ثانوى نشط،.

فاذا كانت الأسهم فى الأسواق الناشئة اليوم (النمور الآسيوية) تنافس مثيلاتها فى الدول الغربية، فما بالنا نحن لانتيح هذه الفرص للمواطن العربى؟.

خاتمة وتوصيات

الخاتمة

تعرضنا فيما سبق لمفهوم الأمن العربى من منظور اقتصادى واتضح لنا ان قضية الأمن الاقتصادى العربى فى ظل المؤثرات الاقتصادية الداخلية يضاف اليها التحولات الجديدة التى يشهدها العالم اليوم، أصبحت الآن بمثابة القضية الأولي الأكثر أهمية بالنسبة لجميع الدول العربية، اذ انعكست الأوضاع والمتغيرات العالمية الجديدة بصورة مباشرة علي أمن هذه المنطقة.

ففى المبحث الأول من الفصل الأول تناولنا التعريفات المختلفة للأمن، ورأينا أن مفهوم الأمن يمتد ليشمل ضرورة حماية القيم السياسية والاجتماعية للأنظمة أو تأمين الوصول الي المواد الخام والأسواق الاستراتيجية، وأن الأمن لايقتصر علي حماية الدولة من التهديدات الخارجية فقط، بل يمتد أيضا ليشمل حمايتها من التهديدات الداخلية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الداخلي اللازم كشرط أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما المبحث الثانى فقد تعرضنا فيه للوضع الاقتصادي العربى كعامل استراتيجي لتحقيق الأمن العربى، وتبين لنا ان المنطقة العربية شهدت منذ السنوات القليلة الماضية مجموعة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية التى

استهدفت تشجيع الاستثمار فى المنطقة العربية وزيادة التجارة البينية وإقامة المشروعات المشتركة، كما انتهجت حكومات العديد من دول هذه المنطقة برامج إصلاح اقتصادى استهدفت تشجيع القطاع الخاص وإعادة تنظيم المؤسسات العامة، بالإضافة الي ذلك اتضح لنا أن المنطقة العربية تتميز بطاقات وإمكانيات غاية في الأهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات بما يعنى أن المشكلة ليست مشكلة طاقات كامنة فى المنطقة العربية أكثر منها مشكلة الوسيلة أو المنهج المستخدم فى استثمار هذه الطاقات وفى أسلوب التنمية.

وفى الفصل الثانى تعرضنا فى المبحث الأول منه لأهمية المشكلات الاقتصادية التى تهدد الأمن العربى، حيث جاءت مشكلة اختلال هيكل توزيع الدخل وانعدام تحقيق العدالة الاجتماعية فى مقدم المشاكل التي تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية، إذ لوحظ ووفقا للأرقام التى نشرها البنك الدولى إن هناك خللا كبيرا فى هيكل توزيع الدخل، حيث اتضح لنا أن أغني ٢٠ في المئة من السكان فى معظم الدول العربية يستحوذون علي حوالي نصف الدخل القومي، بينما لم يتجاوز ذلك خمس الدخل القومى فى الدول الصناعية، وبالرغم من ذلك فإن معدلات الادخار فى الدول الصناعية تفوق مثيلتها فى الدول العربية.

كما تعانى المنطقة العربية من مشكلة باتت تهدد أمنها فى الوقت الحالي وهى مشكلة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية وخصوصاً بالنسبة لمحصول القمح وهو المحصول الغذائي الأساسي والاستراتيجي ضمن مجموعة الحبوب، وقد ترتب علي مشكلة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتى حدوث فجوة غذائية كبيرة، حيث أصبحت

القيمة التراكمية للفجوة الغذائية خلال الفترة من ١٩٨٥/ ١٩٩٢ تقدر بحوالي ٨٨ مليار دولار منها ٤٢ مليار دولار للحبوب فقط، ومن المنتظر ان تتضاعف هذه الفجوة بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك فى ظل التزايد المضطرد للسكان، وبدء تنفيذ اتفاقية الجات وما يصاحبها من رفع الدعم علي السلع الزراعية.

كما تعرضنا لمشكلة البطالة، حيث تشير الاحصاءات الرسمية الي تزايد أعداد المتعطلين فى المجتمعات العربية، بشكل مفزع وخطير خصوصاً فى ضوء تزايد تدفق أعداد الخريجين الي أسواق العمل والذين يقدر عددهم سنويا بحوالي ٣ ملايين عامل، وقد يشكلون قوة ضغط لها انعكاساتها السلبية علي استقرار المنطقة العربيةاذا لم يتم استيعابهم من خلال خلق المزيد من فرص العمل.

وبالإضافة الي المشاكل السابقة تعرضنا ايضا لأهم المشاكل ذات الانعكاسات القوية علي المنطقة العربية مثل مشكلة المياه وتزايد المديونية الخارجية، وتصاعد نفقات الدفاع وانخفاض المخصصات الموجهة للتنمية، ومشكلة التكنولوجيا والتبعية، الي غير ذلك من المشاكل التى تمثل تحديات لأمن واستقرار المنطقة.

أما المبحث الثانى من هذا الفصل فقد تناولنا فيه موضوع التكامل الاقتصادى العربى كمخرج للأزمات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية سواء من حيث مواجهة مشكلة الأمن الغذائى أو توفير فرص عمل من خلال مشاريع التكامل الضخمة،ومايترتب عليها من جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة، وتبين لنا أن المنطقة العربية يتوافر فيها جميع المقومات اللازمة لهذا التكامل سواء توافر رؤوس الأموال أو من توافر عنصر العمل، أو من حيث توافر القوانين التي تمهد لوجود مناخ استثمارى قوى.

التوصيـــات

فى ضـوء اسـتعـراضنا لمـفـهـوم الأمن العـربى من منظور اقـتـصـادي، والمـشـاكل التى تهـدد أمن واسـتـقـرار المـنطقـة العـربية، وفى ضـوء التحـديات التى تواجهها خـصوصاً فى ظل قيام نظام عالمى جديد فإننا نوصى بما يلى:

١- الاسـراع باتخـاذ خطـوات علمـيـة فى طريق التـكامل الاقـتـصـادي العـربي، وإحـيـاء فكـرة إنشـاء السـوق العـربيـة المـشـتـركـة، وقـد يكون إنشـاء منطـقـة عـربيـة حـرة أولي الخطوات الـداعـمـة لهـذا التـكامل، ولاشك ان ذلك سـيكون له انعكاسات ايجـابية سواء من حيث التـغلب علي مشكلة الأمن الغـذائى، أو من تـوفـيـر المـزيد من فـرص الـعـمل، وهمـا المشكلتان الرئيسيتان اللـتان تهددان أمن واستقرار المنطقة العربية.

٢- فى ضـوء مـاسـبق ، وإذا اقـتـنعنا بأن تـحـقـيق الأمن الغذائى العـربى لن يتم إلا من خلال عمل عـربى مشـتـرك، فإن من المـقـتـرح إنشـاء مـجلس عـربى للقـمح، نظرا لأنه يحـتل المرتبـة الأولي من استـراتيجـية الأمن الغذائى العـربى، علي أن يضع هذا المـجلس الخطط والبرامج اللازمـة لزيادة انتاج هذا المـحـصـول والتـغلب علي مـشكلات الإنتـاج والتسـويق، وتنسيق السياسات بين الدول المنتجة والمستهلكة له.

٣- انطلاقـا من أهمـيـة الـتـجـارة البـيـنيـة فى ربط الاقـتـصـادات العـربيـة ببـعـضـهـا البـعض، قـد يكون من الضـرورى العـمل بقـدر الإمكان علي إزالة العـوائق التي تحـد من تيـسـيـر وتنمية الـتبـادل التـجـارى بين الدول العـربيـة

بهدف الاستفادة من السوق الواسعة التى ينتج عنها انخفاض الكلفة وتحسين الإنتاجية.

٤- أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي فى الدول العربية والاستفادة من التسهيلات التمويلية العربية والدولية لدعم سياسات وتمويل عملية الاصلاح الاقتصادى.

٥- فى ضوء أهمية مشكلة المياه للمنطقة العربية فإن من الضرورى اجراء المزيد من الدراسات الفنية حول الموارد المائية العربية بهدف تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد المتاحة وتقليل الهدر المائى بأقصي مايمكن.

٦- سن القوانين والتشريعات التى تعمل علي ترشيد استهلاك المياه فى المنطقة العربية.

٧- تشجيع الاستثمارات العربية من خلال تحسين مناخ الاستثمار خصوصاً فيما يتعلق بتخفيف القيود الاقتصادية علي جميع انواع الاستثمارات وتبسيط اجراءات منح التراخيص بما ينعكس فى إنشاء مزيد من المشروعات الكبيرة التي تستوعب اعدادا ضخمة من الخريجين، وبالتالي يمكن الحد من مشكلة البطالة التى تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية.

٨- تطوير اسواق المال العربية والربط بينها، علي أن يتم ذلك علي مرحلتين، الأولي تشمل اصدار الأوراق المالية فى إحدي الأسواق ليكتتب فيها مواطنوا هذه السوق ومواطنوا الدول العربية الأخري مع امكانية قيد وتداول الأوراق المالية الصادرة فى سوق عربية فى الأسواق المالية العربية الأخري، أما المرحلة الثانية فتشمل إنشاء سوق عربية إقليمية لتداول الأوراق المالية العربية.

٩- ضرورة تشجيع الاتجاه نحو الاستثمار فى شركات

مساهمة بما يحفز المستثمرين علي اللجوء للاستثمار فى أسهم هذه الشركات، وبما يشجع الشركات المساهمة المغلقة علي التحول الي شركات مساهمة عامة؛

١٠- إذا كان للبلاد العربية إمكانية هائلة بالنسبة للتنمية الصناعية وخصوصاً توافر المواد الخام اللازمة لها، فإن الأمر يتطلب منها العمل علي تنسيق إنمائها الصناعى من خلال بناء سلسلة عريضة من الصناعات الأمامية التى يمكن أن تغطى متطلباتها، علي أن يؤخذ فى الاعتبار الميزة النسبية لكل دولة عربية.

١١- من أجل تخفيف حدة مشاكل المديونية الخارجية فإن علي الدول العربية التي تعاني من هذه المشكلة وضع السياسات الاقتصادية والنقدية التي تتجاوب مع متطلبات المرحلة الحالية.

١٢- التأكيد علي أهمية الدعوة الي نقل ملكية الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية الي القطاع الخاص، وبالشكل الذى يفسح المجال امام تفعيل اداء هذه الشركات وجعلها أكثر قابلية للنمو والتوسع المطرد فى المستقبل.

مرفقات (١)

توزيع الدخل حسب الفئات لدول مختاره

الدولة	السنة	نسبة دخل فئات الدخل الأسرية الي مجموع الدخل القومى (٪)				
		خمس الأسر ذات الحد الأدني من الدخل (١)	الخمس الثاني بترتيب الدخل (٢)	الخمس الثالث بترتيب الدخل (٣)	الخميس الرابع بترتيب الدخل (٤)	الخمس ذو الدخل الأعلى (٥)	العشر ذو الدخل الأعلى (٦)
١- دول نامية (عربية)							
الأردن	١٩٩١	٦,٥	١٠,٣	١٤,٦	٢٠,٩	٤٧,٧	٣٢,٦
الجزائر	١٩٨٨	٦,٩	١١,٠	١٤,٩	٢٠,٧	٤٦,٥	٣١,٧
المغرب	١٩٩١/٩٠	٦,٦	١٠,٥	١٥,٥	٢١,٧	٤٦,٣	٣٠,٥
تونس	١٩٩٠	٥,٩	١٠,٤	١٥,٣	٢٢,١	٤٦,٣	٣٠,٧
٢- دول متقدمة ذات اقتصاد حر							
الولايات المتحدة	١٩٨٥	٤,٧	١١,٠	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩	٢٥,٠
بلجيكا	١٩٧٩/٧٨	٧,٩	١٣,٧	١٨,٦	٢٣,٨	٣٦,٥	٢١,٥
النرويج	١٩٧٩	٦,٢	١٢,٨	١٨,٩	٢٥,٣	٣٦,٧	٢١,٢
اليابان	١٩٧٩	٨,٧	١٣,٢	١٧,٥	٢٣,١	٣٧,٥	٢٢,٤
هولندا	١٩٨٨	٨,٢	١٣,١	١٨,١	٢٣,٧	٣٦,٩	٢١,٩
اسبانيا	١٩٨٨	٨,٣	١٣,٧	١٨,١	٢٣,٤	٣٦,٦	٢١,٨
السويد	١٩٨١	٨,٠	١٣,٢	١٧,٤	٢٤,٥	٣٦,٩	٢٠,٨
٣- دول اشتراكية ذات اقتصاد حر							
بولندا	١٩٨٩	٩,٢	١٣,٨	١٧,٩	٢٣,٠	٣٦,١	٢١,٦
المجر	١٩٨٩	١٠,٩	١٤,٨	١٨,٠	٢٢,٠	٣,٤	٢٠,٨

المصدر:

WORLD DEVELOPMENT REPORT 1994,
THE WORLD BANK, P.220, 221.

(ب) تطور الفجوة الغذائية
في الوطن العربي خلال الفترة ٨٥/١٩٩٢

بالمليون دولار امريكي

البيان / السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
اجمالى الفجوة	١٢٥٣٥	١١٧٠٠	٨٦٥١	٩٧٧٦
الحبوب والدقيق	٦٠٢٢	٥٥٥٢	٣٩٦٠	٤٦٠٧
القمح	٢٦٧٣	٢٣٨٣	١٧٩٥	١٩٩٨
الذرة الشامية	٨٠١	٦٩٩	٥٠٤	٥٧٦
الشعير	٦٧٨	٨٤٧	٢٦٩	٢٨٣
الأرز	٧٣٢	٧٠٧	٦٥٧	٨٩٣
البطاطس	٨٧	٢٢	٨١	٢٤-
سكر مكرر	٧٤٨	١٩١١	١١٧٤	١٠٧٨
بقوليات	١٥٤	١٨٨	٣٠٠	٢٦٠
جملة الخضر	١١٠	٢٠٣	١٥٠	٨٢
جملة الفاكهة	١٢٨	١٨٢-	١٦-	٢٢
زيوت وشحوم	١٤٨٨	١١٢٨	١٠٣٣	١٢٨٥
جملة اللحوم	٢٠٢٦	٧٢٨	٥٤٦	٦٠٦
لحوم حمراء	١٥٢٦	٧٢٨	٥٤٦	٦٠٦
لحوم بيضاء	٥٠٠	٤٦٤	٥٤٢	٥٧٥
الالبان	١٧٧٥	٢٠٣٦	١٨٥١	١٩٥٣
البيض	١٧٣	٨٦	٨١	٨٦
الاسماك	١٧٦-	٤٣٦-	١٠٤٩-	٧٥٣-

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ١٩٩٤ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون.

(ج)

تطور الدين العام الخارجي
لبعض الدول العربية المختارة خلال الفترة ٨٥/١٩٩٢

بالمليار دولار امريكي

البيان / السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
اجمالى الدول العربية	١١٥,٧	١٠٤,٨	١٥٥,٤	١٥٢,٩
مصر	٤٢,١	٤٠,٤	٤١,٠	٤٠,٤
الجزائر	١٨,٢	٢٧,٦	٢٧,٩	٢٦,٣
المغرب	١٦,٥	٢٣,٥	٢١,٣	٢١,٤
سوريا	١٠,٨	١٦,٤	١٦,٩	١٦,٥
السودان	٩,١	١٥,٣	١٥,٨	١٦,١
تونس	٤,٩	٧,٧	٨,٣	٨,٥
الأردن	٤,٢	٨,٣	٨,٤٥	٧,٥
اليمن	٣,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٥
عُمان	٢,٣	٢,٧	٢,٩	٢,٩

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد – سبتمبر ١٩٩٤ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون.

المراجـع :

١- النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية
مكتب الآفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية.. الرياض ١٩٩٥.

٢- التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٩٣
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / الاهرام .. القاهرة.

٣- التقرير الاقتصادى العربى الموحد - سبتمبر ١٩٩٤، ١٩٩٣.
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون.

٤- تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية - أعمال المؤتمر الثانى الذى نظمه مركز الدراسات العربى الأوروبى - القاهرة ٢٥- ٢٧/١/١٩٩٤.

٥- التقرير الاقتصادي العربي - مارس ١٩٩٤
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٦- ماذا بعد اخفاق الرأسمالية الشيوعية؟
د. حيدر غيبة / شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .. بيروت ١٩٩٣.

٧- العالم العربى وتحدياته فى ظل النظام العالمى الجديد أعمال المؤتمر الدولى الأول الذى نظمه مركز الدراسات العربى الأوروبى / باريس ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٩٣.

٨- تقرير عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٣

/المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
٩-بعض المشكلات المعاصرة فى التنمية الاقتصادية
د. عبدالله الصعيدى / دار النهضة العربية ١٩٩٢.
١٠- التقرير الاستراتيجي العربى - ١٩٩٢.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية /الأهرام
١١- أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية
د. سعيد الخضرى / دار النهضة العربية/١٩٨٩.
١٢- أزمة القروض الدولية - الأسباب والحلول المطروحة
د. رمزى زكى /دار المستقبل العربى/ ١٩٨٧.
١٣- الأمن الغذائى العربى - أعمال الندوة التى نظمها منتدي الفكر العربى حول الأمن الغذائى فى الدول العربية / عمان (٨-١٠ فبراير ١٩٨٦).
١٤- فصول فى الاقتصاد العربى
د. محمد عبدالعزيز عجمية / دار النهضة العربى / بيروت / ١٩٨٦.
١٥- التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده
المعهد العربى للخطيط / الكويت / ١٩٨١.
١٦- التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية
د. اسماعيل شلبى / من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ١٩٨٠.
١٧- تقرير عن التنمية فى العالم / البنك الدولى لعامى ١٩٩٣، ١٩٩٤.
١٨- مؤسسة النقد العربى السعودى
النشرة الاحصائية لعام ١٤١٢/١٤١٣هـ (١٩٩٢م).
١٩- مجلة السياسة الدولية / أعداد مختلفة من عام ٩٣/ ١٩٩٤.
٢٠- جريدة المدينة / الشرق الأوسط / أعداد مختلفة.
٢١- البرجوازية العربية المعاصرة / مؤسسة عيبال للدراسات والنشر / قبرص / بدون سنة نشر.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
١ ـ تقديم ..	٣
٢ ـ تمهيد ..	٥
٣ ـ مقدمة ..	٩
٤ ـ الفصل الأول : مفهوم الأمن والوضع الإقتصادي العربي.	
المبحث الأول : مفهوم الأمن والتعريفات المختلفة له.	١٣
المبحث الثاني : الوضع الإقتصادي كعامل مهم لتحقيق الأمن العربي.	١٧
٥ ـ الفصل الثاني : المشكلات الإقتصادية التي تهدد الأمن العربي وحتمية الحاجة الي التكامل الإقتصادي .	٢٣
المبحث الأول : أهم المشكلات الإقتصادية التي تهدد الأمن العربي .	
المبحث الثاني : التكامل ضرورة لتحقيق الأمن العربي من منظور اقتصادي .	٤٣
٦ ـ خاتمة وتوصيات .	٥٣
٧ ـ مرفقات .	٥٨

الثراء..رغبة..الرومانسية
صفة..والطموح حلم..قد يراوده الواقع
وقد ينفصل عنه..
أما الأمن..فهو حاجة..ظل الانسان يسعى
اليها دوما منذ ان زحف على ركبتيه في
الغابات في عصوره الاولى وحتى ركض
بعقله في الفضاء في عصرنا الحالي.
دوما..تغيرت حاجات الانسان
واحتياجاته..تطورت احلامه وآماله..لكن
أمنه مطلقا لم يتغير..لم يتبدل مهما كانت
الظروف..ومهما كان الزمن.
الأمن ظل هاجسا..لاتلغيه حضارة
ولاتغيره عصور ولا تستبدله
متغيرات..لان الأمن هو منطلق الحياة.
والأمن أيا كان نوعه..ومهما كان
منطلقه..مجرد لبنة..لبناء ينمو بلا
توقف..
فاذا امتدت اليه الأيادى
بالتكامل..والتكافل..والعدل..والحق..وال
مساواة شمخ حتى طاول اجواز الفضاء..
واذا تقاعس العدل..تشرذم حتى صار
الخوف بديلا والقلق زادا
لايفنى..والصراع محاور لاتتبدد
والضياع مرشد يقود اقدام الناس..
وهذه الدراسة التى يسجلها عمر عبد الله
كامل..تذهب الى منحى متجدد فى مفهوم
الأمن..
فهى تتبع من واقع الانسان وارتباطاته
باقتصاديات العصر..
حيث الاقتصاد ركيزة لمسارات
الحياة..حيث الاقتصاد هو اللبنة
الأساسية لبناء الأمن.
عمر كامل يطرح رؤية مبدعة لامن العصر
من واقع اقتصادى محض..لكنه الواقع
المرتبط بطبيعة عصرنا الحالى..العصر
الذى افتقد الأمن والأمان.